آفاق برلمانية

مواطن

٢٧ شباط ٢٠٠٧ م المجلد الحادي عشر العدد ١ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 27 February 2007 Volume 11, No. 1

ورقة عمل أولية

وثيقة مبادئ لبناء المؤسسة الأمنية الفلسطينية

شكلت المحددات والإشكاليات التي عانت منها المؤسسة الأمنية الفلسطينية معوقات حالت دون بلورة سياسة ومؤسسة وخطة وطنية شاملة للأمن، وعليه فإن التوجه لبلورة رؤية وطنية شاملة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية هو أمر أنسب لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويأتي في إطار الإعداد لهذه المرحلة.

وفي ظل توجه عام للقوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية بأن تكون الدولة الفلسطينية دولة ديمقراطية، ووجود رأي عام فلسطيني يطمح إلى بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي، فإن الأسس والمقومات التي ستبنى عليها أية مؤسسة أمنية فلسطينية قادمة ينبغي أن تأخذ بالاعتبار الركائز القيمية للنظام الديمقراطي، ولا بد كذلك من أخذ محددات عمل المؤسسة الأمنية في إطار النظام الديمقراطي بعين الاعتبار.

وتتطلب بلورة رؤية وطنية لمفهوم الأمن ودور المؤسسة الأمنية من صانع القرار الفلسطيني (القوى والفصائل، الحكومة، المجلس التشريعي، مؤسسة الرئاسة، مؤسسات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص) حسم موضوع النظام السياسي الفلسطيني، والشكل الذي ينبغي أن يكون عليه هذا النظام (نظام برلماني أم نظام رئاسي).

ونظراً لعدم إمكانية اعتماد القوة أو التلويح بها كعنصر أساسي في تحقيق الأمن القومي الفلسطيني، فإن عنصر القوة سيلعب دوراً مساعداً في التفكير بنوعية الدفاع الفلسطيني، وعليه فإن المطلوب بناء جهاز أمني دفاعي رشيق وفعال يقوم على مجموعة المبادئ الأساسية التالية:

أولاً: الحيادية

عدم تدخل الأجهزة الأمنية أو مسؤوليها لصالح فئة أو فصيل على حساب الفئات أو الفصائل الأخرى، باعتبار ذلك قضية أساسية في إنجاح التبادل السلمي للسلطة، وأساساً رئيسياً من أسس النظام الديمقراطي، واعتماد معايير جديدة في اختيار منتسبي الأجهزة الأمنية تقوم على المهنية والكفاءة، وليس على أسس الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي أو الطائفي.

ثانياً: المهنية

أن تكون المؤسسة الأمنية مهنية خاضعة لإمرة الحكم المدني (السلطة السياسية) بغض النظر عن اللون السياسي للحكومة، وتقوم بتنفيذ تعليماته، وأن لا تتدخل الأجهزة الأمنية في القرار السياسي، وأن لا يتولى رؤساء الأجهزة الأمنية مهام سياسية أو حزبية، ولا يسمح لهم بالتدخل في الحياة السياسية ما داموا على رأس عملهم، وأن يكون ولاء المؤسسة الأمنية ومنتسبيها للدستور، وتحافظ على سيادة القانون.

ثالثاً: البناء القانوني

إصدار قانون أساسي للأمن، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين الفرعية المتعلقة بالخدمة في قوى الأمن والتقاعد لمنتسبي الأجهزة الأمنية، إضافة إلى قانون المخابرات العامة، ما زالت تعمل بموجب تعليمات وأوامر إدارية صادرة عن الرئيس، ووضع نظام عمل خاص بكل جهاز أمني ينبثق من القانون الأساسي للأمن وملتزم بالقواعد العامة التي يتضمنها.

رابعاً: البناء المؤسسي

بناء المؤسسة الأمنية من خلال دمج الأجهزة الأمنية المتشابهة، وتحديد صلاحيات كل منها، وأن تكون برأس واحد، ولا تخضع لأكثر من متخذ قرار واحد، وذلك على النحو التالي:

. الأمن الداخلي ويتبع وزارة الداخلية ويشمل: الشرطة، الأمن الوقائي، الدفاع المدني، على أن يتولى هذا الجهاز:

- حفظ الأمن العام.
- حماية أمن المواطنين وحرياتهم وممتلكاتهم.
- تقديم المساعدة المباشرة في أعمال الدفاع والإنقاذ وإطفاء الحرائق.

. المخابرات العامة (الأمن الخارجي)

ويناط بهذا الجهاز جمع المعلومات الاستخبارية ذات العلاقة بأمن الوطن في حدود احترام أحكام القانون، ودون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وتحليلها وتقديمها للسلطة السياسية لمساعدتها في اتخاذ القرارات.

. الأمن الوطني، ويشمل الوحدات العسكرية، بما فيها القوات الخاصة، والأمن الوطني، والشرطة العسكرية، ويعتبر نواة الجيش الوطني، وتتمثل مهمته في الدفاع عن أمن الوطن من أية اعتداءات خارجية.

خامساً: المرجعية المؤسساتية للأجهزة الأمنية

إقامة هيئة مرجعية للأجهزة الأمنية يناط بها إقرار الخطط واعتماد السياسات الأمنية، ويمكن في هذا المجال اعتماد أحد خيارين هما: أن يكون الرئيس من خلال مجلس أمن قومي هو مرجعية المؤسسة الأمنية إذا ما تم تبني النظام الرئاسي، ويمكن أن يتشكل مجلس الأمن القومي من الرئيس رئيساً، ورئيس الوزراء نائباً له، وعضوية وزير الداخلية (وزير الأمن الوطني، أو وزير الدفاع) ووزير الخارجية، ووزير المالية، ومسؤول الأمن الوطني، ومسؤول جهاز المخابرات، ومستشار للأمن القومي يكون بمثابة سكرتير للمجلس، أو أن يكون مجلس الوزراء من خلال وزراء متخصصين (وزير الداخلية، وزير الدفاع أو الأمن الوطني) هو مرجعية هذه المؤسسة إذا ما تم تبني النظام البرلماني.

سادساً: العقيدة الأمنية

اعتماد عقيدة أمنية تقوم على أساس إستراتيجية دفاعية، وتضمن في الحد الأدنى حماية وصيانة الدستور وسلامة ومصلحة الشعب الفلسطيني أينما وجد، وأن تستجيب لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية على المستويين الشخصي والجماعي، بما يعنيه ذلك من ردع أي عدوان أو تهديد مهما كان مصدره يستهدف التراب الفلسطيني أو الفلسطينيين أفراداً ومجتمعات ومؤسسات، والابتعاد عن سياسة الأحلاف والمحاور والتناقضات الدولية.

سابعاً: الرقابة الداخلية

خضوع المؤسسة الأمنية وقادتها للرقابة من قبل المستويين التنفيذي والسياسي المسؤولَين مباشرة عن هذه المؤسسة عبر تقديم تقارير دورية عن عملها لهذين المستويين.

ثامناً: الخضوع لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي

خضوع المستوى السياسي الذي يشكل المرجعية للمؤسسة الأمنية لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي؛ سواء أكان ذلك عبر مجلس الأمن القومي أم مجلس الوزراء، مع إمكانية استدعاء المجلس التشريعي لقادة الأجهزة الأمنية للاستماع إليهم حول الشؤون الأمنية.

تاسعاً: الموازنة الأمنية

تخصيص موازنة محددة ومعتمدة للمؤسسة الأمنية تأخذ بالاعتبار بناء جهاز أمني دفاعي رشيق وفعال (عدد قليل من الأجهزة الأمنية والأفراد)، وتحويل المخصصات المالية لها بانتظام، وإخضاعها مالياً لقواعد العمل المالي القانوني السليم في كل ما يتعلق بالمصروفات والمشتريات والعطاءات، وبما يكفل رقابة وزارة المالية وأجهزة الرقابة المالية الأخرى مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

عاشراً: دورية القيادة

اختيار رؤساء الأجهزة الأمنية بشكل دوري ولمدة لا تتجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد وفقاً للقانون والنظام.

حادي عشر: محظورات على قادة الأجهزة الأمنية ومنتسبيها

. جباية أية أموال من المواطنين.

. تثقيف وتعبئة العاملين في الأجهزة الأمنية بالولاء لغير الوطن والقانون.

. الاتصال بأي طرف خارجي إلا في حدود التفويض من الجهات ذات الاختصاص والمرجعية.

. إقامة قوات تنفيذية أو سجون تابعة لها خارج إطار القانون.

ورقتا العمل من إعداد

■ "مجموعة باحثي السياسات العامة" في مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية المكونة من: د. علي الجرباوي، د. جورج جقمان، د. عزمي الشعيبي، د. جميل هلال، ود. أحمد أبو دية. بدأت المجموعة عملها في العام ١٩٩٩، وأصدرت تقريرها الأول في العام ٢٠٠١، واقترحت فيه تعديل قانون الانتخاب للمجلس التشريعي. وقامت لاحقاً باقتراح مشروع قانون معدل لانتخابات البلديات والهيئات المحلية، وأقره المجلس التشريعي السابق بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

وتعمل المجموعة حالياً على إصلاح قوانين تعنى بعلاقة الأجهزة الأمنية بالسلطة السياسية، ومن منظور حاجات نظام سياسي يطمح لأن يكون ديمقراطياً■

الافتتاحية

الأمن والأمان والنظام السياسي الفلسطيني

لقد أضاف الفلسطينيون عبارة جديدة إلى القاموس السياسي العربي خلال الأعوام الماضية، وأضحت هذه العبارة دارجة في الصحف والمجلات في العالم العربي، ليس لوصف الوضع في فلسطين فحسب، وإنما أيضاً بانطباقه على أماكن أخرى.

نعم، المقصود "الفلتان أو الانفلات الأمني". لكن من منظور فلسطيني داخلي، المهم هو تبعات هذا على النظام السياسي الفلسطيني وعلى حياة الإنسان العادي. ولعل الأحداث الأخيرة المأساوية والدامية شكلت ذروة نمط متنام برز بوضوح خلال العامين الأخيرين على وجه الخصوص.

إن أي نظام سياسي يحترم نفسه لا يقبل أن تتجزأ وتتشرذم قوى الأمن، حيث لا تتبع طرفاً واحداً مركزياً مسؤولاً اتجاه السلطة السياسية. ناهيك عن "عشائر مسلحة"، وغياب الأمن للمواطنين.

ومن المتوقع أن هذه القضايا ستكون من أوائل البنود على جدول أعمال الحكومة الجديدة. لقد ضاق المواطنون من السرقات، والاختطاف، والقتل، والانتقام البدائي، وغياب القانون، وغياب سلطة مركزية مسؤولة عن أمن المواطن يمكن أن يلجأ لها لحمايته.

إن هدف المبادئ العامة المنشورة في هذا العدد من آفاق برلمانية، هو وضع تصور عام لعلاقة الأجهزة الأمنية بالسلطة السياسية. هذه أول خطوة يجب الاتفاق حولها حتى يمكن وضع قانون ناظم لهذه العلاقة.

ومن منظور أوسع وأعم، فإن علاقة الأجهزة الأمنية بالسلطة السياسية ونطاق الصلاحيات الممنوحة لها، له أبعاد إستراتيجية طويلة الأمد. فإذا كان ما زال في حيز الممكن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وبالفهم الفلسطيني لها، ينشأ أيضاً السؤال عن طبيعة هذه الدولة، وما إذا كانت ستتشكل على نمط عدد من الدول في المنطقة؛ أي دول سلطوية يحكم فيها الأمن بدلاً من السلطة السياسية، أو على قدم المساواة معها.

هذه قضايا ما زال في الإمكان حسمها فلسطينياً؛ لأن الوضع الداخلي لم يستقر بعد على نمط معين في الحكم، ولأن "توازن الرعب" بين الفرقاء المختلفين قد يتيح فرصة لإعادة البناء بشكل يتوافق مع طموح الجمهور إلى نظام ديمقراطي، يحكمه قانون نافذ منصف وعادل.

إن فتح باب النقاش العلني والمسؤول حول هذه القضايا، وفي هذه المرحلة، أمر حيوي كنقطة انطلاق من أجل التغيير. هذه مسؤولية جماعية يتحملها الساسة، وأعضاء المجلس التشريعي، والمؤسسات والهيئات المختلفة المهتمة بالشأن العام، إضافة إلى جمهور المواطنين أصحاب المصلحة النهائية من أي تغيير يوفر لهم ما يريدون.

ورقة عمل أولية

المؤسسة الأمنية الفلسطينية: نحو اعتماد رؤية وطنية

مقدمة

نشأت المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل ظروف خاصة انعكست على شكل هذه المؤسسة ومواصفاتها ومسيراتها خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، فقد أقيمت هذه المؤسسة في ظل سلطة محدودة السيادة، وتدخلات وضغوط إقليمية ودولية مستمرة، وتنافس بين عقلية الثورة وعقلية الدولة، وبين ضرورات بناء الدولة المستقلة وضرورات المقاومة للتحرر من الاحتلال، وبين مؤيد لدورها وبين مشكك في شرعية وجودها والدور الذي تؤديه.

ومما يعزز الجدل الذي يدور حول هذه المؤسسة غياب الإطار المؤسسي والقانوني الناظم لعملها والتعدد غير المبرر لأجهزتها والتضارب والتداخل في صلاحيات هذه الأجهزة، الأمر الذي أدى إلى ضعف أدائها، وساهم في تهديد السلم الاجتماعي وبروز الفلتان الأمني وغياب الشعور بالأمن.

إن الإشكاليات المتعددة التي أحاطت بالمؤسسة الأمنية الفلسطينية أدت إلى تصاعد الأصوات المنادية بإصلاح هذه المؤسسة، إلا أنه وعلى الرغم من كثرة الخطط والبرامج التي وضعت لتحقيق هذا الهدف، فإنها لم تقدم في إطار رؤية وطنية شاملة أو مرجعية وطنية متفق عليها، كما لم يتم وضع هذه البرامج والخطط في إطار التوجه لبناء مؤسسة أمنية في ظل دولة فلسطينية مستقلة ترتكز على أسس النظام الديمقراطي.

سمات النظام السياسي الديمقراطي

لا يمكن أن تقوم علاقة سليمة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع إلا في ظل النظام السياسي الديمقراطي الذي يقوم على مجموعة من الركائز أهمها:

■ سيادة القانون الذي يضمن قيام العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق أسس يشترك في وضعها وتنظيمها كلا الطرفين، الأمر الذي يكفل عدم تعسف الدولة بما تحتكر من أدوات العنف المشرع بالمجتمع وأفراده.

■ الفصل بين السلطات الذي يعني أن لا تبقى سلطة الدولة موحدة، بل ينبغي أن تقسم إلى سلطات متعددة توزع على السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) بشكل متوازن، بحيث تصبح صناعة القرار تكاملية وتوافقية، وهو ما يسهم في الحيلولة دون تعسف السلطة بالمجتمع، ويفتح المجال أمام مشاركة المجتمع بالعملية السياسية من خلال المنافذ المتعددة التي تبرز عن تقسيم السلطة.

■ القضاء الفاعل والمستقل الذي يستطيع الفصل في المنازعات بكل أشكالها، وبكفاءة وموضوعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالقرارات الإدارية والحقوق المتنازع عليها، وكذلك تنازع الصلاحيات بين السلطات وتفسير القوانين الناظمة للعلاقة فيما بينها، ومع المجتمع، وهو ما يتطلب التزام السلطة التنفيذية بالأحكام الدستورية التي تكفل استقلال القضاء ونزاهته وتنفيذ أحكامه.

■ التداول السلمي للسلطة بشكل حقيقي وفعلي، وهو ما يتطلب تشريع المشاركة السياسية للأفراد والجماعات في صنع القرارات السياسية وتنفيذها، والمشاركة في سن القوانين واختيار ممثليهم في السلطة العامة، ويشكل ذلك معيار خضوع المواطنين لهذه السلطة وضمان آليات للمساءلة والمحاسبة في العملية السياسية، وكذلك التنافس على أسس متكافئة؛ حتى يصبح للعمل السياسي أهمية ومغزى ويصبح للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني دور أساسي ومؤثر في العملية السياسية.

■ التمتع بمجموعة من الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها حقوق الإنسان والحريات المكفولة قانوناً التي لا يجوز للدولة العبث أو التدخل فيها أو استبدالها مهما بلغت قوتها، وتملك الدولة في المقابل حق المحافظة على المصلحة العامة من إمكانية التعرض والاستغلال من قبل مصالح خاصة فردية من مجموعات داخل المجتمع، وبذلك يكون لكل من الدولة والمجتمع حقوق وعليهما واجبات مقابلة، ويتحقق بذلك التوازن في العلاقة بين الطرفين.

■ مركزية الحكم المدني الذي يعني أن أعلى هرم السلطة في النظام الديمقراطي يجب أن يتشكل من مسؤولين مدنيين يتم انتخابهم بصورة دورية، ويشمل ذلك حصر دور رجال الأمن والجيش في مجالات عمل مهنية، وعدم التدخل في الحياة السياسية، بل يخضعون في أدائهم لوظائفهم للمستوى السياسي المدني، حتى لا يتم إقحام من يملك السيطرة الفعلية على وسائل العنف المشرع قانوناً في العملية السياسية، وحتى لا تتم إساءة استخدام مصادر القوة للإفادة الشخصية في العملية السياسية.

■ التعددية السياسية القائمة على الإيمان بالاختلاف في الآراء والمصالح وصراعهما، وهو ما يترجم على شكل برامج وسياسات.

■ أن تكون الحكومة وكيلاً عن الشعب ومفوضاً بسلطات وصلاحيات ووظائف معينة، وهي مقيدة بهذا التفويض.

■ تميز القرارات في النظام الديمقراطي بمجموعة من الميزات أبرزها: أنها تأتي بعد مداولات ومشاورات وجلسات استماع، وتشارك فيها كل الفئات ذات الآراء المختلفة، والانتخاب كآلية لاتخاذها، والعلنية والتوقيت، فالقرارات في النظام الديمقراطي ليست سرية وليست دائمة، كما أنها تتخذ بالأغلبية مع الحفاظ على حق الأقلية في العمل، وعدم المساس بالقواعد الأساسية للنظام الديمقراطي، ويبقى حق الشعب الثابت في إقصاء هذه الأغلبية عن الحكم عندما يلزم الأمر ذلك.

■ وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة وغير خاضعة لسيطرة الدولة أو ملكيتها أو لقوانين وتشريعات مقيدة، وأن تتاح لها الفرصة للإطلاع على المعلومات من مصادرها الرسمية، وفي المقابل أن تكون وسائل إعلام مسؤولة وخاضعة لرقابة هيئات إعلامية مستقلة.

المؤسسة الأمنية في ظل النظم الديمقراطية

تخضع المؤسسة الأمنية في ظل النظم الديمقراطية لمجموعة من المبادئ الأساسية التي تكفل الشفافية والمساءلة في قطاع الأمن ويمكن إجمال هذه المبادئ على النحو التالي:[1]

■ العمل في إطار مرجعية محددة في القانون (منظومة قانونية)، كما يحدد القانون كيفية ممارسة الأجهزة الأمنية لمهامها وصلاحياتها، وهو ما يشكل قيوداً وضوابط على هذه الأجهزة تحول دون تعديها أو تخطيها لحقوق الأفراد والجماعات المقرة دستورياً وقانونيا تحت أي مبرر من قبيل حماية المصلحة الوطنية العليا، أو مقتضيات حماية الوطن أو الأمن القومي ... الخ.

■ إنها أجهزة تعمل تحت إمرة الحكم المدني (السلطة السياسية)، وتقوم بتنفيذ تعليماته ومن ثم هناك فصل تام بين السياسية والأمن؛ أي أن الأجهزة الأمنية لا تتدخل في القرار السياسي إلا في مجال التنفيذ أو تقديم التوصيات، وأن السلطة السياسية هي التي تقرر المسار السياسي، فلا يتولى رؤساء الأجهزة الأمنية مهام سياسية، ولا يسمح لهم بالتدخل في الحياة السياسية ما داموا على رأس عملهم.

■ الانضباط العالي للأجهزة الأمنية الذي يعود للمهنية في التوظيف والأداء لضمان المأسسة وضمان الأخلاقيات المهنية في العمل، ويتم ذلك من خلال اتباع أسس وشروط محددة ومعلنة لكيفية التحاق المنتسبين لهذه الأجهزة تقوم على المهنية وليس على أسس الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي أو الطائفي، وهو ما يضمن أن يكون ولاء هذه الأجهزة للوطن وخدمته فقط بغض النظر عمن هو في السلطة.

■ وضوح صلاحيات الأجهزة الأمنية، بحيث يكون لكل جهاز منها مجال عمل محدد، ولا يتعدى أي منها على اختصاصات الآخر، ويتم تحديد عدد الأجهزة وفقاً للاحتياجات وبشكل لا يؤدي إلى الازدواجية في العمل أو التضارب في المصالح، ويتطلب ذلك تغيير رؤساء هذه الأجهزة بشكل دوري، وبمشاركة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخضوعها لرقابة السلطة التشريعية حتى لا تستغل من قبل السلطة التنفيذية لتوسيع سيطرتها على الحكم.

■ عدم وجود استثناءات لسيادة القانون، بما فيها الحالات الاستثنائية (حالات الطوارئ) للحيلولة دون استغلال ما تمنحه من صلاحيات للمؤسسة التنفيذية وأجهزتها الأمنية في المس بالحقوق والحريات العامة.

■ وضوح الإستراتيجيات الأمنية التي يتم بموجبها بناء منظومة القيم التي يعبأ بها الكادر الأمني، وذلك وفقاً لرؤية وطنية متفق عليها ومعتمدة من المرجعيات السياسية.

ومن ثم، فإن هناك مجموعة من المؤشرات والمعايير التي ينبغي توفرها في المؤسسة الأمنية التي تعمل في ظل النظم الديمقراطية، والتي تتلخص في وجود منظومة قانونية (قوانين، أنظمة، تعليمات) تنظم عمل هذه المؤسسة وصلاحياتها، وخضوعها لإمرة الحكم المدني أو المستوى السياسي، والمهنية والانضباط العالي في أدائها، ووضوح الصلاحيات وعدم تداخلها، وعدم وجود الاستثناءات لسيادة القانون حتى في الحالات الطارئة، ووضوح منظومة القيم التي يعبأ بها الكادر الأمني. وفي كل الأحوال، فإن النزاهة في العمل وشفافية الإجراءات ونظم المساءلة تشكل الإطار الذي يقوم عليه الفهم الديمقراطي للأمن.

المؤسسة الأمنية الفلسطينية: نشأتها وبيئة عملها

على الرغم مما تتميز به المؤسسة الأمنية الفلسطينية من خصوصية تعود إلى ظروف تشكيلها والمهام التي أنيطت بها أو أقيمت لأجلها -كما هو واضح في الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والبروتوكولات الملحقة بها، وبخاصة تلك المتعلقة بالأمن -فإن الكثيرين ممن تناولوا هذه المؤسسة بالدراسة لا يعتقدون أنها تختلف كثيراً عن بقية المؤسسات الأمنية في الدول العربية، إن لم تتجاوزها في الجوانب السلبية.

فقد تم بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار مجموعة من المحددات والإشكاليات يمكن إجمالها على النحو التالي:[2]

■ محدودية السلطة الفلسطينية: قامت السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير في إطار مرحلة انتقالية وكمقدمة لتسوية شاملة، ولم يكن لهذه السلطة سيادة على الأراضي المحتلة وإنما سيطرة على الأجزاء التي تخليها قوات الاحتلال بموجب تطور العملية التفاوضية وأداء السلطة، وبخاصة في مجال الحفاظ على الأمن ومحاربة "الإرهاب وأعمال العنف"، حيث كان من المفترض أن يتم نقل تدريجي للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها المسؤوليات الأمنية، من يد الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، على أن ينتهي هذا النقل والمفاوضات حول القضايا الأساسية في نهاية المرحلة الانتقالية في العام ١٩٩٩، وترافق ذلك أيضاً مع تقاسم للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الأمنية، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفقا لمناطق (أ، ب، ج)، وهو ما أدى إلى التداخل في المسؤوليات الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم جاء بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار هذه الاتفاقيات واعتبرت جزءاً منها وشرطاً لتنفيذ المرحلة الانتقالية وانطلاقاً من الأولويات التي منحتها إسرائيل لموضوع الأمن، وحددت هذه الاتفاقيات (المادة ١٤) من الاتفاقية الموقعة في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨ بنية وتركيبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وعددها، وتسليحها. كما حدد البروتوكول الملحق بالاتفاقية (بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية) في المادة الرابعة منه، مهام وواجبات الشرطة الفلسطينية بـ: بالحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام، ومنع وقوع الجرائم وحماية المنشآت العامة، ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف، ومنع التحريض عليها، وهو ما جعل السلطة في امتحان دائم من قبل إسرائيل والقوى الدولية والإقليمية أساسه المحافظة على الأمن الإسرائيلي.

■ التدخلات الدولية، وفي مقدمتها الأميركية في عمل السلطة الوطنية، تحت مبرر رعاية عملية التسوية، وكانت هذه التدخلات منحازة لإسرائيل ومرتبطة برؤيتها للصراع وآليات التسوية النهائية له، فقد حددت التقارير الأمنية التي قدمها المبعوثان الأميركيان (تينت، وزيني) المطلوب من الجانب الفلسطيني في المجال الأمني، ومن ثم وقعت السلطة تحت ضغوط وتدخلات خارجية تنظر إلى السلطة وتقيم أفعالها من خلال المنظار الإسرائيلي، ومدى رضاها عن السلطة، وشكلت المهام الأمنية للسلطة الهدف الأساسي لوجودها من وجهة النظر الإسرائيلية، والراعي الغربي لعملية التسوية.

■ إرث منظمة التحرير في الإدارة والحكم: شكل هذا الإرث محدداً أضافياً لعمل السلطة وأجهزتها الأمنية، فقد حدث التداخل بين عقلية الثورة وعقلية الدولة، وبين استمرار المقاومة وحركة التحرر الوطني من جهة، والتوجه لإرساء دعائم الدولة من جهة أخرى، حيث برز صراع النفوذ بين قوى وشخصيات داخلية وخارجية تم تجميعها على عجل قبيل دخول السلطة إلى أرض الوطن، ولم يكن يجمع بينها إلا الولاء لقائد الثورة فكل منهم (قادة الأجهزة الأمنية) يعتبر نفسه قائداً سياسياً ويخاطبون الإعلام ويتفاوضون مع إسرائيل باعتبارهم قادة سياسيين وليسوا قادة أجهزة أمنية فقط (قادة سلطة وقادة أجهزة أمنية). من جهة أخرى، فقد انعكس تعدد الأجهزة الأمنية التابعة للتنظيمات الفلسطينية، واعتبار كل قائد تنظيم قائداً للجهاز الأمني فيه على تعددية الأجهزة الأمنية والخلط بين الوظائف السياسية والوظائف الأمنية في مؤسسات السلطة الوطنية، بما فيها الأجهزة الأمنية، يضاف إلى ما تقدم سيطرة لون سياسي واحد على قيادة الأجهزة، ومن ثم أقيمت الأجهزة الأمنية بطريقة ارتجالية دون الاهتمام بالإجراءات والأسس المهنية في العمل، وإنما على أساس الولاءات، وحدث التداخل في عملها والتنافس بين قياداتها، ولم تعد السلطة قادرة على

ضبط اختصاصاتها فتفرعت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

■ طبيعة المجتمع الفلسطيني التي يغلب عليها الطابع العشائري، والتي شجعت بدورها على بروز الولاءات العشائرية من قبل الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية لقادة هذه الأجهزة، وذلك على حساب المهنية والالتزام بالقوانين والأنظمة والانضباط العسكري.

■ بروز سياسة تمويل غير منظمة أو خاضعة لموازنة محددة: فقد اعتمدت الأجهزة الأمنية أثناء تأسيسها سياسة تمويل ذاتية سعى كل جهاز من خلالها للبحث عن مصادر تمويل محلية وخارجية من مؤسسات خاصة ودول خارجية، الأمر الذي أنتج بيئة ملائمة لممارسات خاطئة وشكل غطاء لسياسة فرض الخاوات وقبول الرشاوى والتعدي على المال العام من قبل بعض القائمين على هذه الأجهزة.

■ غياب أو ضبابية شرعية المؤسسة الأمنية: إن المدخل الذي فرضته عملية التسوية وما تلاها من ضغوط إقليمية ودولية على الجانب الفلسطيني للتعاون مع الجانب الإسرائيلي وأداء المهام الأمنية المطلوبة، ترافق مع وجود قوى فلسطينية معارضة لاتفاقيات التسوية تصر على تبني خيار المقاومة، وهو ما وضع علامات استفهام حول رؤية الجمهور الفلسطيني لدور الأجهزة الأمنية، وأضعف من شرعية هذه الأجهزة ومصداقيتها أمام الجمهور.

■ غياب البناء المؤسسي والإطار القانوني: أقيمت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ظل غياب مؤسسة شاملة وموحدة يقودها فريق مسؤول أمام مستوى سياسي، وتشرف على فروع أمنية في مجالات محددة من حيث الدور، والصلاحيات، واستعيض عن ذلك بتشكيل أجهزة متعددة تمثلت في: أ. الشرطة المدنية وتشمل، شرطة المرور، والمباحث الجنائية، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الشغب (قوات التدخل)؛ ب. قوات الأمن الوطني وتشمل، الاستخبارات العسكرية، والوحدات الخاصة، والشرطة البحرية، والشرطة الجوية، وقوات الحدود، وشرطة الجمارك، الشرطة العسكرية؛ ج. أمن الرئاسة (القوة ١٧)؛ د. الأمن الوقائي؛ هـ. المخابرات العامة؛ و. الدفاع المدني.

وقد ترافق هذا التعدد في الأجهزة الأمنية مع عدم وضوح صلاحيات كل منها، وغياب قيادة مؤسساتية تشكل مرجعية لها، وغياب إطار قانوني منظم لعملها، كل ذلك ساهم في عدم وضوح دورها أو مبرر وجودها، وبخاصة مع بروز تهديد للسلم الاجتماعي وغياب الشعور بالأمن من قبل المواطنين على الرغم من التكلفة المالية الكبيرة لهذه الأجهزة.[٣]

■ جاء تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوسيعها في جانب منه وسيلة لاستيعاب نشيطي الانتفاضة الأولى، والمعتقلين السابقين المفرج عنهم، وضم المجموعات المسلحة التي تمثلت بالمطاردين، ومن ثم جاء استيعاب أفراد التنظيمات والخلايا في الأجهزة الأمنية، من أجل توفير فرص عمل وموارد مالية لتلك العناصر ومكافئة على المهام التي أدوها سابقاً،[٤] ما أدى إلى تجاوز الأجهزة الأمنية للموازنات المخصصة لها، حيث وصلت إلى ٣٠٪ من الموازنة العامة للسلطة، في الوقت الذي تراوحت فيه الموازنات المخصصة لمجالات أساسية أخرى كالتعليم بين ١٢٪ -١٨٪، والصحة من ٩٪-١٢٪، وقد بقيت المخصصات المالية لأجهزة الأمن الفلسطينية ولسنوات عدة بعد قيام السلطة لا تظهر في الموازنة العامة لها، ولا يطلع عليها أحد من أعضاء المجلس التشريعي على الرغم من أنها كانت تشكل استنزافاً للموارد العامة للسلطة.

■ تدمير الأجهزة الأمنية أثناء الانتفاضة الثانية: شكلت الانتفاضة الثانية مرحلة جديدة للسلطة والأجهزة الأمنية، فقد تبنى شارون إستراتيجية تقوم على هدم السلطة وتدمير المؤسسة الأمنية الفلسطينية من خلال ضرب البنية التحتية لها وتدمير مقراتها ومصادرة أسلحتها، وتحول هذه المؤسسة إلى ساحة صراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد تفكيكها إلى مجموعات مسلحة، وبروز الصراع على الصلاحيات الأمنية بين الرئيس من جهة، ورئيس الوزراء ووزير الداخلية من جهة أخرى، بعد استحداث منصب رئيس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الأصوات المنادية بإصلاح هذه المؤسسة وإعادة مأسستها، ويبرز في هذا المجال دور المجلس التشريعي الفلسطيني الذي طالب في العديد من التقارير والبيانات الصادرة عنه إلى إصلاح أجهزة الأمن، حيث بدأ مناقشة عدد من مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن (مشروع قانون الخدمة في قوى الأمن، مشروع قانون التقاعد لمنتسبي الأجهزة الأمنية، ومشروع قانون المخابرات العامة) إلا أن هذه المشاريع لم تقدم في إطار خطة إصلاح وطنية شاملة، وإنما في إطار أجندات محلية ودولية مختلفة.

■ مرحلة ما بعد الرئيس عرفات: أدى فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ ٢٥/كانون الثاني ٢٠٠٦، وما تبع ذلك من إشكاليات تتعلق بتشكيل الحكومة وصلاحياتها، إلى بروز صراع حول تبعية الأجهزة الأمنية بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء، وترافق ذلك مع تجميد المجلس التشريعي النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالشأن الأمني، كما برزت بوادر تشير إلى إمكانية زج الأجهزة الأمنية في اقتتال داخلي أو حرب أهلية، وهو ما يشكل فرصة لوضع رؤية وطنية جديدة للمؤسسة الأمنية من خلال ورقة بيضاء تجيب عن أمرين أساسيين، هما: ماذا نريد من المؤسسة الأمنية وأجهزتها؟ وأي قانون للأمن نريد؟

بلورة مرجعية وطنية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية

إن المحددات والإشكاليات التي سبق ذكرها، والتي عانت منها المؤسسة الأمنية الفلسطينية شكلت معوقات حالت دون بلورة سياسة ومؤسسة وخطة وطنية شاملة للأمن، وعليه فإن التوجه لبلورة رؤية وطنية شاملة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية هو أمر أنسب لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويأتي في إطار الإعداد لهذه المرحلة مع إمكانية وضع تصور أولي لمهام المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية التي ما زال فيها المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال وفي صراع معه من أجل التحرر والاستقلال.

ففي ظل توجه عام للقوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية بأن تكون الدولة الفلسطينية دولة ديمقراطية، ووجود رأي عام فلسطيني يطمح إلى بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي، فإن الأسس والمقومات التي ستبنى عليها أية مؤسسة أمنية فلسطينية قادمة ينبغي أن تأخذ بالاعتبار الركائز القيمية للنظام الديمقراطي التي سبقت الإشارة إليها، ولا بد كذلك من أخذ محددات عمل المؤسسة الأمنية في إطار النظام الديمقراطي بعين الاعتبار.

إن بلورة رؤية وطنية لمفهوم الأمن ودور المؤسسة الأمنية يتطلب من صانع القرار الفلسطيني (القوى والفصائل، الحكومة، المجلس التشريعي، مؤسسة الرئاسة، مؤسسات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص) حسم موضوع النظام السياسي الفلسطيني والشكل الذي ينبغي أن يكون عليه هذا النظام (نظام برلماني أم نظام رئاسي)، كما يتطلب تحديد موقف واضح إزاء مجموعة من القضايا والإشكاليات التي واجهت المؤسسة الأمنية الفلسطينية خلال المرحلة السابقة، ومن أهمها:[٥]

١. عدم تدخل الأجهزة الأمنية أو مسؤوليها لصالح فئة أو فصيل على حساب الفئات أو الفصائل الأخرى، باعتبار ذلك قضية أساسية في إنجاح التبادل السلمي للسلطة كأساس رئيسي من أسس النظام الديمقراطي، ومن ثم فإن استمرار تولي قيادة الأجهزة الأمنية من قبل أشخاص ذوي انتماء حزبي أو موالية لفصيل لن يحقق عنصر الاستقرار لهذه المؤسسة، ويمس بشرعيتها ومصداقيتها باعتبارها خادمة للوطن.

٢. أن تكون المؤسسة الأمنية مهنية خاضعة لإمرة الحكم المدني (السلطة السياسية) وتقوم بتنفيذ تعليماته، وأن لا تتدخل الأجهزة الأمنية في القرار السياسي، وأن لا يتولى رؤساء الأجهزة الأمنية مهام سياسية، ولا يسمح لهم بالتدخل في الحياة السياسية ما داموا على رأس عملهم.

٣. خضوع المؤسسة الأمنية وقادتها للرقابة والمساءلة؛ سواء من قبل المستوى التنفيذي المسؤول مباشرة عن هذه المؤسسة، أم من خلال الأجهزة الرقابية الأخرى مثل المجلس التشريعي، وديوان الرقابة المالية والإدارية.

٤. توضيح الإطار القانوني المنظم لعمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية من خلال إصدار قانون أساسي للأمن، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية وعلى الرغم من صدور بعض القوانين الفرعية المتعلقة بالخدمة في قوى الأمن والتقاعد لمنتسبي الأجهزة الأمنية إضافة إلى قانون المخابرات العامة ما زالت تعمل بموجب تعليمات وأوامر إدارية صادرة عن الرئيس (باعتباره القائد العام لقوات الثورة).

٥. اعتماد معايير جديدة في اختيار منتسبي الأجهزة الأمنية تقوم على المهنية والكفاءة، وليس على أسس الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي أو الطائفي.

٦. تغيير رؤساء الأجهزة الأمنية بشكل دوري، وبمشاركة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخضوعهم لرقابة السلطة التشريعية.

٧. تحديد الشكل المؤسسي المناسب للمؤسسة الأمنية، ويمكن -في هذا المجال- الاستعانة بالتصور الذي وضعته مؤسسات المجتمع المدني، وهو يقوم على دمج الأجهزة الأمنية المتشابهة وتحديد صلاحيات ومرجعية كل منها، وذلك على النحو التالي:

■ الأمن الداخلي ويتبع وزارة الداخلية، ويشمل: الشرطة، الأمن الوقائي، الدفاع المدني، على أن يتولى هذا الجهاز:

- حفظ الأمن العام.
- حماية أمن المواطنين وحرياتهم وممتلكاتهم.
- تقديم المساعدة المباشرة في أعمال الدفاع والإنقاذ وإطفاء الحرائق.

وتتحدد مرجعية هذا الجهاز بوزير الداخلية المسؤول أمام مجلس الوزراء، وبالتالي خضوعه للمستوى السياسي من خلال الحكومة، وللرقابة والمساءلة أمام المجلس التشريعي.

■ المخابرات العامة (الأمن الخارجي)

ويناط بهذا الجهاز جمع المعلومات الاستخبارية ذات العلاقة بأمن الوطن في حدود احترام أحكام القانون ودون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وتقديم تقاريره وتقييماته في القضايا التي يطلبها المستوى السياسي، ويخضع لمسؤولية رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الأمن القومي، على أن يخضع لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.

■ الأمن الوطني، ويشمل الوحدات العسكرية، بما فيها القوات الخاصة، والأمن الوطني، والشرطة العسكرية، ويعتبر نواة الجيش الوطني، وتتمثل مهمته في الدفاع عن أمن الوطن من أية اعتداءات خارجية، ويتبع لرئيس الدولة أو (وزير الدفاع) مجلس الوزراء.

٨. تخصيص موازنة للمؤسسة الأمنية محددة ومعتمدة وفق الأصول القانونية، ويجري تحويل مخصصاتها بانتظام، ووضع آلية للصرف منها تكفل رقابة وزارة المالية، ووقف سياسة التمويل الذاتي العشوائي للأجهزة الأمنية.

٩. يحظر على الأجهزة الأمنية ومسؤوليها: جباية أية أموال من المواطنين، تثقيف وتعبئة العاملين في الأجهزة الأمنية بالولاء لغير الوطن والقانون، الاتصال بأي طرف خارجي إلا في حدود التفويض من الجهات ذات الاختصاص والمرجعية، إقامة قوات تنفيذية أو سجون تابعة لها خارج إطار القانون.

---

[١] الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: دليل عملي للبرلمانيين، مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف، ٢٠٠٣، ص ص ٢٧-٢٩.

[٢] علي الجرباوي، الأمن والحكم الصالح.

[٣] عزمي الشعيبي. "إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي"، في كتاب قراءات فلسطينية في مبادرات إصلاح النظام السياسي العربي، مفتاح، أمان، رام الله، ٢٠٠٥، ص ٦٣-٦٥.

[٤] عيسى أبو عرام وإبراهيم المصري. واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح، جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤، ص ٧-٨.

[٥] عزمي الشعيبي. إطار عام لرؤية المجتمع المدني للمؤسسة الأمنية، مؤسسة أمان، رام الله، ٢٠٠٦.

ما هو هدف إصلاح الأجهزة الأمنية؟

بقلم: د. جورج جقمان

قد يبان أن التساؤل الموجود في عنوان هذا المقال لا حاجة له، أو أنه مستغرب ومستهجن نظراً للمطلب العارم خلال الأعوام الماضية بإيقاف "الفلتان الأمني"، الذي عانى منه الجمهور الفلسطيني إلى درجة أضحت لا تطاق، تهدد بانهيار داخلي شامل، وتهدد المجتمع الفلسطيني ككل.

ولا ريب في أن تبعات هذا الانفلات من سرقات، واختطاف، وحروب عشائر، وانتقام بدائي، وحروب عصابات، وفقدان الأمن الفردي والجماعي، هي وراء هذا المطلب الملح. هذا إضافة للخشية من أن هذا الانفلات أصبح طريقة حياة وارتزاقاً للبعض؛ أي أنه تحول إلى مصلحة راسخة لاستمرار "طريقة الحياة" هذه، راسخة إلى درجة مقاومة أي تغيير ممكن أو محتمل.

غير أن التركيز فقط على المعاناة الداخلية الناجمة عن هذا الوضع، على أهميتها ووجاهة أسباب الدعوة إلى الحلول الجذرية، يغفل قضايا أخرى إشكالية في الواقع، تتعلق بدور الأجهزة الأمنية والمليشيات المسلحة في غمرة صراع مع الاحتلال، وفي غياب مسار سياسي جدي ومقنع للجمهور الفلسطيني، يؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، وليس إلى دولة ذات "حدود مؤقتة" داخل الجدار.

ومن غير الواضح أن الأطراف التي ستتشكل منها الحكومة الفلسطينية القادمة، وجدت فرصة كافية للتفكير في الموضوع وبلورة سياسة تجيب عن عدد من الأسئلة التي ستواجهها في الأمد القريب. ولكن لا مفر من هذه الأسئلة، مرة أخرى، في غياب مسار سياسي جدي يؤدي إلى حل الدولتين، وبتحديد مسبق للهدف النهائي لهذا المسار. فإحدى مساوئ اتفاق أوسلو العديدة كمنت في أنه لم يحدد بشكل واضح وملزم "خط النهاية" لهذا المسار. وبالتالي، وقع ضحية توازن القوى بين الطرفين، وعجز الحكومات الإسرائيلية المختلفة عن اختيار السلام على حساب الاستمرار في الاستيطان واستمرار المشروع الصهيوني في فلسطين.

أقول، في غياب مسار سياسي جدي ومقنع، هنا تبدأ الأسئلة: ماذا إذا استمرت إسرائيل في "الدخول والخروج" في مناطق مختلفة في الضفة الغربية كما هو حاصل حالياً، لغرض الاغتيال أو الاعتقال أو أغراض أخرى كما هو حاصل؟ هل تشتبك الأجهزة الأمنية معها؟ هل تقف على "الحياد"؟ هل يمكن أن تقف على الحياد وتحافظ على مصداقيتها وشرعية وجودها بعد تشكيل الحكومة الجديدة وفيها "حماس" التي رفعت شعار المقاومة أسوة بفصائل وحركات أخرى ولم تتخل عنه؟

هذه المعضلة واجهها الرئيس الراحل ياسر عرفات. وقد اختط طريقاً وسطاً، بحيث لم تشارك الأجهزة رسمياً، ولكن شكلت تجمعات "شهداء الأقصى" توازناً داخلياً في الأدوار عوّض جزئياً عن عدم الدخول الرسمي للأجهزة في اشتباك مع الجيش الإسرائيلي بعد الاجتياح وحتى الآن، كأجهزة، وليس كحالات فردية.

هذه "المعضلة" ليست نهاية الموضوع. ماذا عن المجموعات المسلحة المختلفة التي ترفع شعار مقاومة الاحتلال كأساس لشرعية وجودها؟ إذا بقيت؛ سواء أكانت منتمية إلى أحد الفصائل، أم متشرذمة عنها، سيستمر الفلتان الأمني الذي تساهم هي فيه. وإذا تصدت للجيش الإسرائيلي في غزواته المستمرة لن يكون في الإمكان اعتقال الذين يسهمون في هذا الإنفلات داخليا ، وسيبان أنه خدمة لإسرائيل. وإذا تم حلها بطريقة أو بأخرى، ينشأ التساؤل السابق حول من يدافع عن المواطنين إزاء الاجتياحات و"الغزوات" الإسرائيلية.

فإذا كانت هذه مسؤولية الأجهزة الأمنية نفسها بعد "إصلاحها"، ستصبح السلطة الفلسطينية نفسها والحكومة الجديدة هدفاً مستهدفاً لإسرائيل، لأن هذه الأجهزة الأمنية تابعة لها. وسيكون من المحرج بمكان أن لا تقوم الأجهزة التابعة للحكومة الجديدة بحماية المواطنين من جهة، وكف يد المليشيات الأخرى عن المقاومة من جهة أخرى، حتى لو كان للمليشيات دور داخلي سلبي للغاية، كما هو الحال الآن.

هذه هي القضية الأساسية التي ستواجه الحكومة الجديدة فيما يتعلق بإصلاح الأجهزة. لكن هذه المعضلة تموه وتحجب الإشكالية الأساسية المترتبة عن وجود سلطة فلسطينية تحت الاحتلال. هذه بالضبط إحدى مساوئ مسار أوسلو مع الفارق أنه كان لدى الجانب الفلسطيني أمل بأن يؤدي هذا المسار إلى حل الدولتين، ولم يشارك الجانب الإسرائيلي هذا الفهم، أو كان له فهم مغاير لطبيعة هذه الدولة. وفي سياق هذا الفهم الفلسطيني لمسار أوسلو، لم يتبادر إلى الذهن على ما يظهر أن تلعب الأجهزة دوراً أساسياً في حماية المواطنين من الاعتداءات الإسرائيلية، على أساس أن هذا المسار سيؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في حدود العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

لكن من الجلي أن الوضع اختلف الآن بعد الانتفاضة الثانية وانهيار هذا المسار. إذن، توجد الآن طائفة من الأسئلة حول دور الأجهزة الأمنية في هذا الظرف بالذات، وهي أسئلة ستكون على طاولة الحكومة في الأمد القريب.

إن ما يسمى "بالعقيدة الأمنية" لأية أجهزة أمنية أو أي جيش، لا يمكن أن يخلو من مقدرة دفاعية على الأقل إزاء أي اعتداء محتمل على مواطني أو أراضي هذه الدولة أو السلطة السياسية. ولكن، في الحالة الفلسطينية، هذا يفترض حالة سلام بين إسرائيل وفلسطين، وعدم توقع لنشوب حالة حرب. بالتالي، إن المقدرة الدفاعية كمكون "للعقيدة الأمنية" تكون مقبولة لدى الطرفين أسوة بما هو متعارف عليه بين الدول، وبخاصة تلك التي في حالة سلام مع بعضها البعض.

لكن في حالة فلسطين، لم تقبل إسرائيل أن يكون للأجهزة الأمنية دور في الدفاع عن الفلسطينيين إزاء جيشها، حيث سيطرت عليها النزعة "الأمنية"؛ أي أمن إسرائيل من الفلسطينيين. هذا دون أي "وعد" من قبلها بأن ينتهي مسار أوسلو بحل الدولتين كما فهم من قبل الجانب الفلسطيني.

هذه إذن هي الإشكالية الأساسية الماثلة الآن أمام الحكومة الجديدة. ومن المجدي أن تحتل أولوية في مداولاتها، وأسبقية على عدد المقاعد والوزارات "السيادية"، فاقدة للسيادة، والرغبة في الحكم وتقلد المناصب، حتى لو كان ذلك على حساب "المشروع الوطني".

يوجد هنا مجال واسع للتفكير العميق والمتأني من قبل كل من "حماس" و"فتح" والكتل النيابية الأخرى المشاركة أو غير المشاركة في الحكومة، فهل هم بحجم المهمة؟

فوز "حماس" زاد من تضارب الصلاحيات في قيادتها

واقع الأجهزة الأمنية ما بين التوسع والحاجة لإعادة البناء والتنظيم

كتب حسام عز الدين

"إعادة تنظيم وترتيب عمل وهيكلية الأجهزة الأمنية" كانت من بين المواضيع التي طرحت في لقاء مكة بين حركتي "فتح" و"حماس"، حيث عبرت "حماس" عن ترحيبها بدمج القوة التنفيذية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية مقابل إعادة ترتيب وتنظيم الأجهزة الأمنية المختلفة.

وكان ترتيب الأجهزة الأمنية، أو تقليص عددها، إن جاز التعبير، إحدى القضايا الرئيسية التي كانت الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الرباعية تطالبان بها منذ بدأتا بممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية، وتحديداً الرئيس الراحل ياسر عرفات، لاستحداث منصب رئيس الوزراء.

فمنذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية، في العام ١٩٩٤، دخلت القوات الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية على أساس كونها "قوة شرطية" لحفظ النظام العام الداخلي.

إلا أن ازدياد عدد هذه الأجهزة، أظهر أن القوة الشرطية التي تم الاتفاق عليها بموجب اتفاقية أوسلو وملحقاتها بدأت تأخذ شكل أجهزة متعددة، تشابه إلى حد كبير واقع الأجهزة الأمنية في الدول المجاورة، ولكن مع افتقارها إلى فلسفة أمنية موحدة تلائم الواقع الفلسطيني، وتلبي متطلبات الحفاظ على الأمن في مرحلة ما قبل قيام الدولة ذات السيادة.

ووصل عدد الأجهزة الأمنية في عهد الرئيس الراحل عرفات إلى أكثر من عشرة أجهزة، وجميعها كانت تحت سيطرة الرئيس، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية بمختلف تسمياتها.

وكان جهاز الأمن الوطني، هو الجهاز الأكبر، وهو الجهاز الذي دخلت أولى طلائعه إلى الأراضي الفلسطينية من مقاتلي الثورة مع قيام السلطة، بلباسهم الأخضر "الجيشي"، وانحصرت مهامهم في المرابطة على النقاط الفاصلة بين التسميات السياسية للمناطق الفلسطينية المصنفة وفق اتفاقية أوسلو (أ، ب، ح)، حيث تمركزوا على مداخل المدن الفلسطينية التي كانت تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية.

وتبعت جهاز الأمن الوطني هيئة عسكرية، بمثابة "هيئة التصنيع الحربي"، تحت اسم "اللجنة العلمية"، حيث استهدفتها قوات الاحتلال، وتم قصف مقرها خلال الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة عقب انتفاضة العام ٢٠٠٠.

ومع بدء تأسيس مؤسسات السلطة الفلسطينية، في السنوات الأولى من عمرها، تشكل جهاز الشرطة العامة، الذي تفرع عنه جهاز شرطة السير، وشرطة مكافحة المخدرات، والمباحث الجنائية.

وكان جهاز قوات أمن الرئاسة (القوة ١٧) الجهاز الأكثر شهرة، حيث ارتبط اسم هذا الجهاز تاريخياً باسم الرئيس ياسر عرفات، كون أبرز مهماته هي الحفاظ على أمن الرئاسة، مع أن أمن الرئاسة كان، ولا يزال، يتولاه جهاز خاص منفصل.

وتشكل أيضاً، جهاز الاستخبارات العسكرية، الذي انشغل في ملاحقة العديد من القضايا الداخلية، على الرغم من أن من أبرز مهمات هذا الجهاز النظرية جمع معلومات عسكرية.

وعلى الرغم من أن الأراضي الفلسطينية غير محاطة بالبحار، سوى الجزء البسيط في قطاع غزة، فإنه تم الإبقاء على جهاز "البحرية العسكرية"، ونشر عناصر له في الضفة الغربية، بلباسهم الأبيض، وكان مقر الجهاز الرئيس في البداية مدينة نابلس، إلا أنه انتقل لاحقاً إلى مدينة بيت لحم.

وتمتع جهاز الدفاع المدني أيضاً، باستقلالية عسكرية، ولكن بارتباط مباشر مع الرئاسة.

وكان جهازا المخابرات العامة والأمن الوقائي من أكثر الأجهزة فاعلية في الحياة اليومية للمواطنين، حيث عمل في هذين الجهازين العديد من الكوادر التنظيمية من حركة "فتح"، ممن أمضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال.

وتعرض جهاز الأمن الوقائي إلى ضربة عسكرية كبيرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٢، حينما قصف مقره الرئيس في بيتونيا قرب رام الله، بذريعة أنه كان يؤوي "مطلوبين" لسلطات الاحتلال.

وفي أواخر التسعينيات، أعلن عن تشكيل جهاز أمني جديد، تحت اسم "الوحدات الخاصة"، وقاده بشير نافع، الذي قضى في انفجار وقع في إحدى فنادق الأردن، ضمن سلسلة تفجيرات وقعت في فنادق عدة قبل عامين، وقد فقد هذا الجهاز الكثير من دوره وحضوره مع رحيل قائده.

وما ميز هذه الأجهزة، حسبما وصفت من قبل أعضاء في المجلس التشريعي أكثر من مرة، وكذلك من قبل وزير الداخلية السابق نصر يوسف، أنها أشبه بـ "الممالك"، حيث كان قائدها هو المتصرف الأول في شؤونها، من خلال اتصال مباشر مع القائد العام للأجهزة كافة الرئيس الراحل عرفات.

ليس ذلك فحسب، بل إن الأجهزة الأمنية كانت تقوم بمهامها في متابعة القضايا الأمنية في المجتمع الفلسطيني، دون تنسيق أو ناظم إداري يحكم الصلاحيات ويوزعها.

وفي حين أشارت الملاحق التفصيلية لاتفاقية أوسلو إلى أن عدد العاملين في الأجهزة الأمنية (التي حددت تحت اسم الشرطة) يجب ألا يتجاوز ٤٠ ألفاً، غير أن العدد الإجمالي للعاملين في هذه الأجهزة لم يعرف لغاية الآن، ولا تتوفر سوى تقديرات كشفتها الموازنات العامة وتحدد العدد بنحو ٦٠ ألفاً، من أصل ١٦٠ ألف موظف يعملون في القطاع الحكومي العام.

ومما أسهم في عدم معرفة عدد العاملين في الأجهزة الأمنية، طيلة السنوات الماضية، أنهم كانوا يتسلمون رواتبهم باليد نقداً من قبل مسؤول مالي كان يزور كل جهاز على حدة، ويدفع مباشرة باليد للعاملين في هذه الأجهزة.

وحينما بدأ العاملون في الأجهزة الأمنية يتلقون رواتبهم من خلال الموازنة، وعبر البنوك، انكشفت أسماء "وهمية" كان يتم استخدامها و"قبض" رواتبها.

وكان توزيع رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية من خلال البنوك هو الحدث الأبرز الذي حققه وزير المالية الجديد حينها د. سلام فياض.

وفي حين كانت الولايات المتحدة تمارس ضغطاً كبيراً إلى جانب حليفتها إسرائيل، على الرئيس ياسر عرفات من أجل استحداث منصب رئيس وزراء يحول إليه جزء من صلاحيات الرئيس، فإنها مارست ضغطاً أمنياً من نوع آخر لدفع عرفات نحو تقليص عدد الأجهزة الأمنية من ١١ جهازاً، إلى ثلاثة أو أربعة، غير أن تلك المساعي لم تنجح، في حين كان الرئيس عرفات محاصراً في مقره في "المقاطعة" رافضاً الرضوخ للابتزاز السياسي حتى استشهاده.

وفي العاشر من آذار من العام ٢٠٠٣، وافق المجلس التشريعي على استحداث منصب رئيس الوزراء، وفي الثلاثين من الشهر ذاته أدى محمود عباس "أبو مازن" وأعضاء حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس عرفات، لتشكل بذلك أول حكومة يترأسها رئيس وزراء بدلاً من رئيس السلطة الوطنية.

وكانت الصلاحيات فيما يتعلق بالسيطرة على الأجهزة الأمنية، وتقليصها، من ضمن الإشكاليات التي حالت دون الإسراع في تسلم "أبو مازن" كامل صلاحياته، واستدعت تدخلاً عربياً قادته مصر لتحقيق "توازن" في توزيع هذه الصلاحيات بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء المستحدث. وعلى الرغم من نجاح مصر، من خلال مدير مخابراتها عمر سليمان، في تحقيق التقارب وتحديد الصلاحيات، فإن "أبو مازن" لم يستمر رئيساً للوزراء سوى لشهور، قدم بعدها استقالته أمام المجلس التشريعي، بسبب خلاف على الصلاحيات.

وتوالت التطورات، بتقديم رئيس المجلس التشريعي أحمد قريع استقالته من رئاسة المجلس، بعد تكليفه بتشكيل الحكومة عقب استقالة عباس، إلا أن قريع أيضاً، خاض مع الرئيس عرفات صراعاً على صلاحيات السيطرة على الأجهزة الأمنية، ما دفعه للاعتكاف في منزله حتى تم الاتفاق مجدداً بينه وبين عرفات في السابع والعشرين من آذار من العام ٢٠٠٤.

وأعلن قريع حينها، عدوله عن الاستقالة، بعد أن تعهد له الرئيس عرفات بمنحه كامل الصلاحيات التي يتيحها له القانون الأساسي، بما في ذلك السيطرة الكاملة على أجهزة الأمن الداخلي، التي تضم الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي، فيما يحتفظ عرفات بالسيطرة على جهازي الأمن الخارجي (المخابرات)، والأمن الوطني، غير أن الصلاحيات الأمنية في جلها، بقيت في الواقع بيد الرئيس عرفات حتى رحيله.

ومن ضمن القرارات الأولية التي اتخذها الرئيس محمود عباس عقب توليه مهامه مباشرة بعد رحيل عرفات، تقليص عدد الأجهزة وضمها في ثلاثة أجهزة فقط، هي: الأمن الداخلي (الشرطة بفروعها، الوقائي، الدفاع المدني) وتتبع وزير الداخلية، والأمن الخارجي (الأمن الوطني، البحرية، الاستخبارات) وتتبع لرئيس السلطة، إضافة إلى جهاز المخابرات العامة.

وحدد القانون الأساسي، الذي تم تعديله عقب استحداث منصب رئيس الوزراء، صلاحيات مجلس الوزراء بالإشراف على الأمن الداخلي، ما يعني الإشراف مباشرة من قبل وزير الداخلية على أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني.

وكان من الممكن أن تمارس هذه الصلاحيات على وجه حسن، لولا أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة قادت إلى تشكيلة جديدة في النظام السياسي إثر فوز حركة "حماس"، وبالتالي تسلمها وزارة الداخلية.

ولم يستطع وزير الداخلية "الحمساوي" الجديد إدارة أو الإشراف على الأجهزة الأمنية التابعة له، "الفتحاوية" بأغلبية ضباطها وكادرها، وهو الأمر الذي دفع مجلس الوزراء لتشكيل جهاز أمني جديد، مكون من أكثر من ٥ آلاف عنصر وضابط، تحت اسم "القوة التنفيذية"، وهو الجهاز الذي بات موضع جدل جديد فيما يتعلق بصلاحيات الإشراف على الأجهزة الأمنية المختلفة، بل ورفع هذا الجهاز حدة الخلاف السياسي ما بين حركتي "فتح" و"حماس".

ومع احتدام الصراع السياسي بين الحركتين، والاقتتال الذي استبق توقيع اتفاق مكة، ومن ثم استقالة الحكومة وتكليف إسماعيل هنية مجدداً بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بدأ الكثير من الأوساط، ومن ضمنها أوساط قيادية في الحركتين، يطالب بأهمية الفصل بين الانتماء السياسي والعمل المهني للعاملين في الأجهزة الأمنية، والدفع باتجاه قيامها بعملها من خلال آلية واضحة المعالم والصلاحيات ما بين رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء.

ثلاثة قوانين كفيلة بضبط الأمن إن طُبِّقت نصوصها

المؤسسة الأمنية بين الولاءات الحزبية والمهام الرسمية وغياب الفلسفة الأمنية الموحدة

كتب فايز أبو عون

ثلاثة قوانين أساسية هي، قانون المخابرات العامة رقم (٢٠٠٥/١٧)، وقانون قوات الأمن والشرطة رقم ("٨" لسنة ٢٠٠٥)، وقانون التقاعد العسكري، تعد "مرجعية" للأجهزة الأمنية، وقد تكون قادرة على توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن على حد سواء، ودون استثناء، في حال طُبقت موادها، من قبل الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية التابعة لمؤسستي الرئاسة، ورئاسة الوزراء، لكنها تبقى قاصرة عن تحقيق الطموح في الوصول إلى قانون أساسي للأمن يستند إلى رؤية وطنية إستراتيجية شاملة وموحدة لبنية المؤسسة الأمنية ودورها وموقعها في المجتمع الفلسطيني.

برلمانيون، وقانونيون، وحقوقيون، أكدوا جميعهم أن الخلل لا يكمن بالمطلق في هذه القوانين، أو المواد التي تشتمل عليها، والتي وضعت بأيدي قضاة مختصين، وخبراء في علم القانون، ونُقحت من قبل قادة عسكريين وأمنيين عملوا طويلاً في الميدان، بل الخلل يكمن أولاً: في تجاوزها وعدم التطبيق الصحيح لها، وثانيا: في أن الولاءات للأفراد والقيادات، وليست للمؤسسة والوطن، وثالثاً: لأن عمل المؤسسة الأمنية يخضع لأجندات حزبية بحتة.

وسواء أكان هذا الخلل أم ذاك، هو السبب فيما هي عليه الأجهزة الأمنية (الاستخبارات العسكرية، وأمن الرئاسة، والشرطة البحرية، والمخابرات العامة، والأمن الوطني) التابعة لمؤسسة الرئاسة، أو الأجهزة الأمنية الأخرى (الأمن الوقائي، والشرطة المدنية، والدفاع المدني) التابعة لرئاسة الوزراء، فالحل من وجهة نظر جميع من سبق ذكرهم، يكمن في تطبيق القوانين، والعمل تحت مظلة مجلس الأمن القومي، ونبذ الولاءات للأفراد، وإلغاء التوظيف على أسس حزبية، والعمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون، واستقلال القضاء.

ولو تم اقتطاف بعض مواد قانون المخابرات العامة مثلاً، لوجدنا أن الفقرة الثانية من المادة (٤) تقول إن "مدة تعيين رئيس المخابرات ثلاث سنوات، ويجوز تمديدها لمدة سنة فقط"، وهذا لم يكن معمولاً به في السابق أو في الوقت الحالي على الإطلاق، كما أن مادة (٨) تقول إن "المخابرات تعتبر الجهة المكلفة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين، وتمارس مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية لدولة فلسطين لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت بها خارج الحدود".

أما المادة (٩) من القانون نفسه، فتنص على أن جهاز المخابرات "يتخذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن فلسطين وسلامتها للخطر، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقا لأحكام القانون، ويعمل على الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب، أو أية أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته، وأيضا التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أياً من مجالات الأمن الخارجي، شريطة المعاملة بالمثل".

وفيما يتعلق بقانون قوى الأمن والشرطة، ورد على سبيل المثال لا الحصر في المادة (٣)، ما يؤكد على أن أية قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن إحدى القوى الثلاث، وأن الأمن الداخلي هي هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

كما أن المادة (١١) تقول إن مدير عام الأمن الداخلي يعين بقرار من الرئيس، وبتنسيب من مجلس الوزراء، ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات ويجوز التمديد له لسنة واحدة فقط، فيما تقول المادة (١٢) "يكون التعيين في وظيفة مدير عام الشرطة ونائبه، ومدير عام الأمن الوقائي ونائبه، ومدير عام الدفاع المدني ونائبه، ورؤساء الهيئات ومدراء المديريات، بقرار من وزير الداخلية وبتنسيب من مدير عام الأمن الداخلي بناء على توصية لجنة الضباط".

البسيوني: المطلوب قانون واحد للمؤسسة الأمنية والعسكرية

وفي هذا السياق، يقول المستشار القانوني في جهاز الأمن الوقائي أشرف البسيوني، أنه "ليس من الصحيح على الإطلاق خلط قادة الأجهزة الأمنية ما بين عملهم الرسمي كقادة أمنيين، وما بين توجهاتهم السياسية والتنظيمية، لأن عملية الخلط هذه، وتوجه القادة الأمنيين للتعبير عن وجهة نظرهم الحزبية والسياسية، تجعل لديهم ازدواجية في العمل، وهذا ما يؤكد ضرورة الفصل التام بين هاتين المهمتين؛ أي تفرغ القائد الأمني الكامل لتطوير نفسه وجهازه والعناصر والأفراد التابعين للجهاز، وحين الاستقالة أو الإحالة على التقاعد، يمكنه ممارسة أي مهام أخرى يراها مناسبة من وجهة نظره هو، سواء أكانت سياسية أم تنظيمية أم غير ذلك".

وشدد البسيوني على ضرورة أن يكون هناك قانون واحد للمؤسسة الأمنية والعسكرية جميعها، بجانب لوائح تنظيمية وتفسيرية لكل جهاز أمني أو عسكري على حدة، يساهم في تنظيم عمل الجهاز الداخلي، بحيث لا يخرج عن الإطار العام وهو (قانون الأمن العام وقوى الأمن).

ولفت إلى أن "انشغال القائد الأمني بالقضايا السياسية والتفاوضية والتنظيمية، يجعل لديه ومؤسسته خللاً واضحاً، وخروجاً عن المهام الأصلية التي قامت من أجلها هذه المؤسسة، كما أنه يجب أن يكون القادة الأمنيون والعسكريون كافة متخصصين ومؤطرين أكاديمياً؛ أي أن يكون قائد الجيش من أكاديمية عسكرية، وكذلك القائد الأمني".

ولم ينفِ البسيوني قيام بعض الأجهزة الأمنية "إلى حد ما" بالعمل وفق اجتهادات شَخصية لقادتها، أو فق خبرات خارجية يتم نقلها من دول عربية أو أجنبية لتطوير عمل هذه الأجهزة، كما أن هذه الأجهزة تعمل أيضاً، من خلال دوائر متخصصة، "على سبيل المثال، جهاز الأمن الوقائي يعمل وفق سياسة ترسمها له دائرة البحوث والدراسات (دائرة التخطيط)، التي ترسم سياسة الجهاز الداخلية، وعلاقته الخارجية وفق ما هو مسموح به حسب القانون، مع بعض الاجتهادات الشخصية للقائد الأمني، طالما أنه لم يقر قانون موحد للمؤسسة الأمنية ككل".

خريشة: عدم الاتفاق على فلسفة أمنية موحدة خلق حالة من الفلتان الأمني

وعن رؤية المجلس التشريعي لطبيعة الأجهزة الأمنية، وإن كانت تعمل وفق القوانين المقرة من المجلس التشريعي، والمصادق عليها من قبل الرئيس، والمنشورة في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية"، أم لا، قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة، إن الفلسفة الأمنية لولاء الأفراد لقياداتهم، مختلفة عن الفلسفة الأمنية لولائهم للأجهزة نفسها، كما أن كل فريق أو جهاز، له فلسفته الأمنية النابعة من تجربته الشخصية، وإحساسه بضرورة العمل وفق هذه التجربة، التي ربما تكون اجتهاداً أو تقليداً أو محاولة منه لتقديم الأفضل.

وأضاف خريشة أن المؤسسات الأمنية بُنيت في فترة زمنية قصيرة جداً، وهذا ما هو واضح من خلال الولاءات التي ما زالت حتى هذه اللحظة مرتبطة بالأفراد (أي قيادات الأجهزة)، منوها إلى "ما جرى مع رئيس جهاز أمني سابقاً، حين ترك منصبه في الجهاز مثلاً، لاسيما حين أصبحت هناك احتجاجات من قبل أفراد الجهاز الذين طالبوا بعودته، وهذا ما يؤكد أن الولاء حتى هذه اللحظة هو للأشخاص، ولم يصل إلى الجهاز نفسه".

وتابع "في حالة صراع العائلات، ترى أن رجل الأمن ينحاز إلى عائلته أكثر من انحيازه إلى مؤسسته الأمنية، وهذا ناتج عن غياب الإرادة والقرار السياسي الواضح من قبل القيادة الفلسطينية السياسية، التي جعلت عنصر الأمن يعيش حالة أزمة، بحيث لم يعد قادراً على القيام بواجبه لأنه سيتعرض في النهاية إلى توبيخ أو ترقين قيده كونه الحلقة الأضعف التي هي بحاجة لحماية، سواء أكانت وظيفية أم تنظيمية".

وبين خريشة أن رؤساء الأجهزة الأمنية، وحسب قانون قوات الأمن والشرطة، يفترض أن يتبدلوا كل أربع سنوات ليحل محلهم رئيس جديد، على أن يصادق المجلس التشريعي على تعيينه، موضحاً أن "عدم القيام بذلك، جعل المواطن العادي يشعر بأن رجل الأمن أقوى من أي شخص آخر في الجهاز المدني جميعه، وهذا نتيجة الممارسات السابقة في الأجهزة الأمنية قبل الانتفاضة".

ولفت إلى أن "الخلل جاء نتيجة تعدد الأجهزة الأمنية، وذلك حتى لا يكون هناك جهاز محدد يهيمن على السلطة، وبذلك يلجأ إلى استنساخ تجارب دول عربية، أو من دول العالم الثالث (ليقوم بعملية انقلاب عسكرية)، وبالتالي تعدد هذه الأجهزة، وتداخل الصلاحيات بين جميعها، وضع المواطن نفسه في حيرة، على الرغم من وجود لوائح تنظيمية وإدارية لا تمنع هذا التداخل".

وقال خريشة إنه "في القانون الأساسي عندما تم إيجاد منصب رئيس الوزراء تحت دعاوى إصلاحية من الخارج، تم إعطاؤه صلاحيات في المؤسسة الأمنية، وأخرى بقيت في يد رئيس السلطة الوطنية، وبالتالي فإن المرجعيات للأجهزة الأمنية لم تعد واحدة، الأمر الذي ساهم في خلق حالة من الفلتان الأمني التي يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم"، مشيراً إلى أنه للخروج من هذه الحالة غير الصحيحة في العلاقات الأمنية، يجب الاتفاق على فلسفة أمنية موحدة تكون حماية الوطن والمواطن محورها الأساسي، وأن تكون العملية الأمنية ليست عملية أمنية أو شرطية بحتة، وإنما هناك جوانب أخرى للأمن تتعلق بالأمن الغذائي والاقتصادي والوظيفي والاجتماعي، وهذا جميعه يجب أن يوحد تحت مرجعيات واحدة.

وشدد على ضرورة تقليص عدد الأجهزة الأمنية، ودمجها مع بعضها البعض، لتصبح جهازا واحدا، مع العمل على توفير الحماية اللازمة لرجل الأمن؛ أي حمايته الوظيفية وعدم تركه عرضة للانتقام الشخصي من العائلات عند قيامه بواجبه الأمني أو الشرطي، مؤكداً على الحاجة الفلسطينية إلى قوة شرطية منظمة ومدربة بطريقة صحيحة، وقادرة على القيام بمهامها وبواجباتها على الوجه الأكمل، وتعمل وفق صلاحيات محددة لها.

واعترض خريشة على "تشكيل جهاز شرطة بحرية في الضفة الغربية، في حين أنه لا يوجد هناك بحر"، موضحاً أن "هذا ما يجعل المواطن في حالة تندر"!

الغول: نجاح الأجهزة الأمنية مرهون ببعدها عن الأجندات الخارجية

بدوره، قال رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي، النائب محمد فرج الغول، إن نجاح الأجهزة الأمنية في القيام بدورها وواجباتها المنوطة بها في توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن على حد سواء دون استثناء، يحتاج إلى أربعة شروط أساسية، الأول منها ألا تنشأ على أساس حزبي، والثاني أن تكون هذه الأجهزة بعيدة عن التجاذبات السياسية والتدخل في الأمور السياسية (أي أن تكون أجهزة تنفيذية فقط).

وأضاف الغول أن الشرط الثالث هو أن تكون صلاحياتها واضحة بصورة كبيرة، وأن لا تكون ذات رؤوس وقيادات متعددة، وإنما تكون تحت إمرة قيادة واحدة متنفذة عن طريق مجلس الأمن القومي الذي لا يعمل لأجندة سياسية محددة، أو لاتجاهات معينة، وإنما يعمل لتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني. أما الشرط الرابع، فهو عدم لعب العائلية أي دور في مسألة تشكيل الأجهزة الأمنية وقياداتها، "أي أن لا يتم تعيين مسؤولين غير أكفاء في مواقع حساسة يتم اختيارهم على أساس الانتماء العائلي فقط، وإلا ستبقى المؤسسة الأمنية في دوامة الفراغ من الكفاءة في إدارتها".

وأشار إلى أنه "في حال أردنا تفعيل هذه الأجهزة، لا بد من إعادة صياغتها على الأسس سالفة الذكر، مع توجيهها بإرادة فلسطينية بحتة حتى تكون هناك ثقة كبيرة بينها وبين الشارع الفلسطيني"، موضحاً أنه "إذا تم استغلالها لتحقيق وتنفيذ أجندة خارجية، لاسيما أن هناك دعماً خارجياً لها لزرع الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، الهدف منه القضاء على المقاومة ضد الاحتلال، فإن ذلك يعتبر حرفاً لمسارها الصحيح وهو حماية المواطن من جرائم الاحتلال، وألا تكون سيفاً مسلطاً عليه مع الاحتلال".

وحول ما إذا كانت أمام المجلس التشريعي قوانين تتعلق بالأجهزة الأمنية تحتاج إلى قبول ومناقشة وإقرار ومصادقة ونشر، قال الغول إنه معروض على المجلس التشريعي "قانون الأمن الوقائي"، الذي كان مُعداً في السابق، والآن هو في طور الدراسة والعرض على المجلس التشريعي لقبوله بالمناقشة العامة، وإحالته للجنة المختصة، حتى يمر في الأطوار القانونية اللازمة لإقراره.

وحول ما إذا كان تطبيق القوانين الثلاثة: قانون المخابرات العامة، قانون قوات الأمن والشرطة، قانون التقاعد العسكري، التي تم إقرارها والمصادقة عليها بالشكل المنصوص عليه بشكل كامل، سيؤدي إلى صلاح المؤسسة الأمنية، أوضح الغول أنه "في حال صَلُحت النوايا وتم اختيار قادة الأجهزة على أساس الكفاءة، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني على أسس فلسطينية بحتة، وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وكانت هناك نزاهة وشفافية في عملية الاختيار على غير الانتماء الحزبي، أتصور أنه ستكون هناك مؤسسة أمنية قادرة على تحقيق الأمن والأمان".

وقال: يمكنني، هنا، التأكيد على أن القانون موجود، والنيابة موجودة، والمحكمة موجودة، وأيضاً الفلتان الأمني موجود، وهذا سببه عدم تطبيق أي من هذه الأجهزة لمبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، وعدم اختيار القضاة والنيابة إلا على أساس حزبي.

يونس: فجوة كبيرة بين السلطتين التنفيذية والقضائية

ولم يختلف رأي الناشط الحقوقي مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، عصام يونس، عن رأي من سبقه في القول إن ما يحيط الأجهزة الأمنية من ظروف معقدة، سواء أكانت بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي دمر هذه الأجهزة وحد من قدراتها على الحركة والتنقل، أم ما تعانيه أيضاً من حالة فقر نتيجة انقطاع الرواتب، أم عدم وجود تجهيزات كاملة وانتشار ظاهرة الفلتان، لا يمنع من تطبيق وإنفاذ القوانين الخاصة بها.

وأشار يونس إلى أن "التغلب على هذه المعوقات والعراقيل كافة وتطبيق القوانين بشكلها الصحيح والسليم يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المؤسسة الأمنية قادرة على التحدي وإثبات أن المجتمع الفلسطيني مجتمع يتكيف مع الظروف كافة مهما كانت صعبة ومعقدة، ولكن المشكلة تكمن هنا في أن هناك تنازع صلاحيات وتنازع اختصاصات وازدواجية في العمل بين الأجهزة وبعضها البعض، وبين القادة وبعضهم البعض".

وأضاف أن "الحالة التي تعيشها الأجهزة الأمنية جميعها، محكومة بعقلية منظمة التحرير (عقلية مقاتلين) التي أثرت بشكل كبير على عقلية قادة الأجهزة، وهذا بدوره جعلها تعيش حالة من الازدواجية والتنافس، ليس في تطبيق القانون، وإنما في الاجتهادات الشخصية، ونقل الخبرات الخارجية إلى الداخل، بجانب أن اعتماد هذه الأجهزة على الدعم والتمويل الخارجي، جعلها تعمل وفق شروط الممولين أنفسهم".

وأكد يونس أن "هناك قضية أخرى ربما تكون هي أحد الأسباب في حالة التدهور الأمني في فلسطين، وهي مرور سلك القضاء برمته بظروف معقدة أيضاً، ما يجعل هناك فجوة كبيرة بين السلطة التنفيذية ممثلة بالأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها وبين السلطة القضائية".

عبد العاطي: مطلوب إيجاد الأسس القانونية المنظمة لعمل الأجهزة وصلاحياتها

من جهته، أكد المحامي والباحث القانوني في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، صلاح عبد العاطي، في ورقة عمل بعنوان "السلم الأهلي ونبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"، حصلت "آفاق برلمانية" على نسخة منها، على ضرورة قيام السلطة التنفيذية باتخاذ الإجراءات كافة الكفيلة بإرساء دعائم سيادة القانون وتقوية حكم القضاء، بما يساهم في القضاء على ظاهرة الانفلات الأمني، مع الإسراع في إيجاد الأسس القانونية المنظمة لعمل وصلاحيات الأجهزة المكلفة بحفظ النظام والأمن في السلطة الفلسطينية، وأهمها إقرار القانون المحدد لصلاحيات قوات الأمن الفلسطيني ومهامها وهيكليتها.

وشدد عبد العاطي على أهمية العمل على معالجة ظاهرة استخدام سلاح السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية في غير المهام المحددة قانونياً، وذلك كمدخل لوضع حد لظاهرة الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون في مناطق السلطة الفلسطينية، مع توفير الحماية اللازمة لمؤسسات السلطة، وفي مقدمتها المحاكم، والأطر القضائية وأعضاء النيابة العامة والقضاة، حتى تتمكن من القيام بواجباتها، وكذلك قيام السلطة الفلسطينية بإجراء تحقيقات جدية لحوادث الإخلال بالأمن، والإعلان عن نتائج هذه التحقيقات، والقبض على المجرمين وإحالتهم للعدالة.

وطالب بوضع الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية اللازمة لمراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، والحد من الاعتداءات التي تقع عليها من وقت لآخر، والعمل على معاقبة مرتكبي جرائم الاعتداءات أثناء انعقاد جلسات المحاكم، وتوفير حماية كافية أثناء انعقاد جلسة المحاكمة (أعداد كافية من عناصر الشرطة داخل قاعة المحكمة، ودوريات ثابتة داخل مبنى المحكمة، ودوريات متحركة خارج مبنى المحكمة)، والعمل أيضاً على تفعيل دور المحاكم العسكرية في محاسبة مرتكبي الجرائم من عناصر الأجهزة الأمنية أثناء أداء مهامهم أو بسببها، كونها الجهة صاحبة الاختصاص بالنظر في الجرائم ذات الطبيعة العسكرية.

هل حقاً "سياسة الإفلات من العقاب" هي السائدة؟!

من يحاسب عندما يكون "التشريعي" في أضعف حالاته الرقابية على الأجهزة الأمنية؟!

المجلس التشريعي.. دور مفقود!

كتب يوسف الشايب

لعل أحداث غزة المؤسفة، والاقتتال الذي حصد أرواح العشرات من الفلسطينيين، برصاص فلسطيني، ومشاركة القوات الأمنية على اختلاف مهماتها ومرجعياتها، كالقوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، وقوات حرس الرئيس، والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للرئيس محمود عباس، أكبر دليل على ابتعاد جميع هذه الأجهزة عن الأهداف التي وجدت من أجلها، ألا وهي حماية أمن المواطن، لدرجة أن بعض المواطنين باتوا يطالبون بتسميها "أجهزة رعب"، بدلاً من "أجهزة أمن".

وفي هذا الإطار، أرسلت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، مؤخراً، رسالة إلى كل من عباس وهنية، تدعوهما فيها إلى جعل عملية بناء قوة أمنية تحترم الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني بأكمله، وتعمل تحت مظلة حكم القانون، الأولوية القصوى لحكومة الوحدة الوطنية، مشددة على أنه ينبغي على القائدين اتخاذ الإجراءات اللازمة لكسر النمط السائد من الإفلات من العقاب، الذي أدى إلى تفاقم العنف فيما بين الفصائل في الأراضي الفلسطينية، وفيما بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الموالية للرئيس عباس في حركة "فتح"، ولرئيس الوزراء هنية في حركة "حماس"، على حد تعبيرها.

وقالت خان: يتعين أن يتصدى أي اتفاق بين الجانبين لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قواتهما، وضمان وضع حد للنمط السائد من الإفلات من العقاب الذي سمح لوقت طويل، وحتى اليوم، بأن يفلت المسلحون بفعلتهم، وبأن يكرروا ارتكاب جرائمهم، مضيفة أنه على قادة "فتح" و"حماس" أن يرتبوا أوضاع بيتيهما، كي يضعا حداً لتفشي العنف الداخلي الذي أزهق أرواح العديد من الفلسطينيين.

ودعت منظمة العفو الدولية إلى التحرك على وجه السرعة من أجل ضمان أن يكون توظيف أفراد قوات الأمن، وسلطات المقاضاة، وتدريب هؤلاء، بعيداً عن السيطرة السياسية الحزبية المتحيزة، وأن يكون هؤلاء مسؤولين أمام المجتمع الذي يخدمونه، وضمان عدم السماح لأية جماعات أو أفراد باستخدام الأسلحة النارية أو الذخائر، أو بحملها، على نحو يعرض أمن الآخرين للخطر، علاوة على إصدار تعليمات واضحة لا غموض فيها إلى جميع أفراد قوات الأمن، بأنه ستتم محاسبة أي شخص يسيء استخدام سلطته أو ينتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك مقاضاته جنائياً إذا ما تطلب الأمر ذلك، وإيجاد آلية لضمان الإشراف المستقل وغير المتحيز وغير المتحزب على قوات الأمن، إضافة إلى اتخاذ تدابير لضمان التحقيق في جميع أعمال القتل والاختطاف وأية هجمات ضد المدنيين، على وجه السرعة، وعلى نحو شامل وغير متحيز، وتقديم الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الجرائم إلى العدالة، ضمن إجراءات تفي بمقتضيات المعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى فرض أحكام بالإعدام.

ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والكثير من الانتقادات الداخلية والدولية توجه إلى آلية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على تنوعها، سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أو التعيينات على أسس حزبية، أو الإفلات من العقاب، أو استغلال المنصب، وإساءة استخدام السلطة، بغض النظر عن مساحات النفوذ التي يوفرها هذا الموقع أو ذاك في جهاز أمني فلسطيني، ما دفع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، وحتى العديد من الحكومات الغربية، للمطالبة بإصلاح حقيقي في الأجهزة الأمنية، لم يلمسه المواطن، ولا المؤسسات والدول الداعية، حتى اللحظة، ما يطرح تساؤلات عديدة، حول الرقابة على الأجهزة الأمنية في الجانبين المالي، والسلوكي، سواء الرقابة الداخلية، أم رقابة المجلس التشريعي، وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية بذلك، لاسيما أن استطلاعات رأي عديدة، أكدت على عدم ثقة معظم الفلسطينيين بالأجهزة الأمنية، واعتقادهم بأنها تساهم بشكل أو بآخر بتعزيز حالة الفلتان الأمني، الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، منذ العام ٢٠٠٢، وبالتحديد مع تدمير قوات الاحتلال للبنية التحتية لهذه الأجهزة، وبخاصة في الضفة الغربية، إثر ما عرف بعملية "السور الواقي"، وما تبعه من انتشار مكثف للمسلحين من الأجنحة المسلحة للفصائل ومن خارجها.

الرقابة الداخلية

ويرفض العقيد عدنان الضميري، مدير العلاقات العامة والإعلام للمحافظات الشمالية في الشرطة الفلسطينية، الحديث عن "الإفلات من العقاب" للمخالفين للقانون من أفراد الأجهزة الأمنية، كسياسة أو ظاهرة، وبخاصة في جهاز الشرطة، منوهاً إلى أن ثمة آليتين لتنفيذ العقاب بحق المخالفين للقانون من أفراد الشرطة، الأولى انضباطية داخلية، تقوم بها إدارة أمن الشرطة، وهي إدارة متخصصة بمحاسبة ومعاقبة المخالفين للقانون من أفراد الشرطة في المسائل الانضباطية، بما يشتمل على الطرد من الخدمة، والحبس، والتوقيف، وحسم الراتب، وتخفيض الرتبة أو تجميدها، كعقوبات داخلية في حال ورود مخالفات من قبل المنتسبين لجهاز الشرطة.

ويقول الضميري: في العام الماضي، سجلت الشرطة ٥٥٩ حالة ضبط وعقوبة فرضت على أفراد في الشرطة بالضفة الغربية، نتاج مخالفات انضباطية ونظامية، أما الآلية الثانية فتتعلق بارتكاب أفراد من الشرطة مخالفات جنائية، حيث يتم حينها تجريد المخالف من رتبته ولباسه العسكري، ويحال إلى القضاء المدني. وتمت إحالة العديد من أفراد الشرطة بتهم عدة، على رأسها تهم القتل العمد، وهناك سجناء كانوا يشغلون رتباً متنوعة في جهاز الشرطة الفلسطينية، قبل ارتكابهم جرائمهم.

ويشدد على التعاون الكبير بين الشرطة، والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، "وهم يدركون تماماً أن مؤسساتنا، ومقارّنا، ومكاتبنا، وسجوننا، مفتوحة لهم، على الدوام"، ويقول: لا يوجد لدينا ما نخفيه .. من يخالف القانون يعاقب، وبخاصة إذا كان من أفراد الشرطة، وإن كنا نعاني من بعض الإشكالات في هذا الاتجاه.

وحول هذه الإشكالات، يفصّل الضميري: في الفترة الأخيرة، تم ضم العديد من المسلحين، من "المطاردين"، أو "المطلوبين" لقوات الاحتلال، إلى الأجهزة الأمنية، أو سجلوا على قوائم هذه الأجهزة، وهم قرابة الثلاثة آلاف شخص، ممن لا يمتلكون أية خبرة أمنية، بل إن معظمهم لا يمارس عمله في الجهاز الذي انتسب إليه لأسباب أمنية، أو غير ذلك، وعلى الرغم من أن أياً منهم لم ينضم إلى الشرطة، فإننا نعاني من سلوكيات بعضهم المخالفة للقانون، وعدم قدرتنا على ضبطهم وإحضارهم، وإعمال القانون عليهم، فهم من الناحية الرسمية والقانونية أعضاء في أجهزة أمنية أخرى، وبالتالي ليس من حق الشرطة، حسب القانون، ملاحقتهم، كونهم مسجلين كعسكريين، وبالتالي المسؤول عن إنفاذ القانون عليهم هي الشرطة العسكرية، والانضباط العسكري، والمحاكم العسكرية، علاوة على مسؤولية كل جهاز عن أفراده، وهو ما ينطبق على أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى، من غير المطاردين، كما أننا نعاني من مشكلة أخرى مع المطاردين، حتى من غير المنتسبين للأجهزة الأمنية، فلو ارتكب أحدهم مخالفة جنائية، وقمت باحتجازه، قد يأتي جيش الاحتلال، ويعتقله من داخل السجن الفلسطيني، وقد فعلها مراراً، وهنا باتت القضية سياسية، فجيش الاحتلال لا يحترم أنظمة وقوانين السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا يجعلنا نقف عاجزين أمام ذلك.

ويؤكد أنه "في حال أصدرت النيابة العامة، أو المحاكم المدنية، أوامر جلب وإحضار للشرطة، بحق أي شخص، سواء أكان عسكرياً، أم مطارداً، وفي حال إقرار أن هذه القضية تتبع القضاء المدني، وليس العسكري، تعمل الشرطة على تنفيذ هذه الأوامر، كجهة تنفيذية مدنية، وليست عسكرية، وتم جلب العديد من العسكريين المخالفين للقانون. وكما أسلفت، بعضهم لا يزال محتجزاً في سجون السلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفق الضميري، فإن كل جهاز أمني فلسطيني يشتمل على إدارة لضبط الأمن الداخلي، وهي المسؤولة عن مراقبة سلوك أفراد الجهاز، ومعاقبتهم حال مخالفة القانون، وفق الإجراءات الانضباطية، وفي حال تسببت مخالفتهم للقانون بأضرار على أشخاص مدنيين، فإن القضاء المدني يبت في الأمر، بعد نزع الصفة العسكرية عن مرتكب الجنحة أو الجريمة، ما لم تحول القضية للقضاء العسكري، والمحكمة المدنية والعسكرية هما من تحددان تبعية هذه القضية أو تلك للقضاء المدني أو العسكري.

ويقول الضميري: الواقع في قطاع غزة أكثر قتامة منه في الضفة الغربية، مع أن هذا لا يعني أن ثمة إشكالات في اتجاه ما تسميه بعض المؤسسات الدولية "الإفلات من العقاب"، لكن بعض الحالات لا تشكل ظواهر كبيرة في الضفة، على الرغم من أن العقبات الإسرائيلية أمام قيام الأجهزة الأمنية بمهامها كبيرة، وحالة الانفلات الموجودة، التي يتشابك فيها النضال الوطني، وبعض المخالفات القانونية، وهذا يعيدنا إلى قضية المطاردين، فلو أن أحدهم، على سبيل المثال، لم يلتزم بنفقة مطلقته، أو قام بأية مخالفة قانونية، فإنني لا أستطيع ضبطه وسجنه، لما يشكله ذلك من خطر على حياته من قبل جيش الاحتلال، في حال تم العثور عليه أصلاً، ويؤكد: البعض قد يستغل ذلك للإفلات من العقاب مرحلياً، ولكن على المدى البعيد كل من ارتكب جنحة أو جريمة لا بد أن يعاقب .. وفي الكثير من حالات فوضى السلاح، لا تتدخل الشرطة، وبخاصة لكون الكثير من الأحداث لا تقدم شكاوى بخصوصها، ثم إن المشكلة سياسية، وحين يرفع السياسيون الغطاء عن هذه المجموعات المسلحة، التي بعض أفرادها محسوبون على هذا الجهاز أو ذاك، فإنه لن يفلت أحد من العقاب.

ويعترف الضميري أن الأحداث المؤسفة في غزة، من اقتتال داخلي، حدث قبل اتفاق مكة، ومشاركة الأجهزة الأمنية على اختلاف توجهاتها في أتونها، شوهت صورة هذه الأجهزة، وعززت مقولة الإفلات من العقاب، التي تتحدث عنها منظمة العفو الدولية، وغيرها.

وبخصوص الرقابة المالية داخل جهاز الشرطة، يقول: نحن جزء من الإدارة المالية العسكرية التي تخضع لوزارة المالية، ونخضع لرقابة هذه الإدارة فيما يتعلق بأوجه الصرف والميزانيات، كما أن جهاز الشرطة يتضمن إدارة مالية للشرطة، تمارس بدورها رقابة مالية داخلية، وتخضع لرقابة الإدارة المالية العسكرية من جهة، والرقابة العامة والتفتيش داخل الشرطة، مؤكداً أنه من الصعب بمكان، في وجود نظام كهذا الحديث عن أي فساد مالي داخل جهاز الشرطة.

ويرفض الضميري تعميم فكرة فساد الأجهزة الأمنية، ويقول: قد يكون بعض الأفراد في الشرطة قاموا بتجاوزات مالية ما، لكن هذا لا يعني أن جهاز الشرطة كله فاسد، وهي حالات قليلة ومحدودة، وبخاصة أن لا مدخولات مباشرة من المواطنين إلى جهاز الشرطة، فالمخالفات والغرامات تدفع لدى المحاكم، مضيفاً: العديد من الجهات الممولة ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز الفساد لدى البعض، عبر برامجها التي تبتعد عن الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني، وعبر تعزيز مفهوم "السمسرة" التي يمارسها عاملون في مؤسسات تمويلية قبل غيرهم، فمثلاً كانوا يسجلون علينا "مليون دولار" بدل ورش تدريب، وهي أموال تحتسب من الأموال المقدمة للشعب الفلسطيني، والملفت أن ثلاثة أرباع المليون كانت تذهب كمصروفات ورواتب للمدربين الذين يحضرونهم .. مؤسساتهم فاسدة، وعلمت البعض الفساد، ولا يمكن لأي من المؤسسات الدولية المانحة المزاودة علينا في هذا المجال.

وحول الأجهزة الأمنية الأخرى، يقول الضميري: لا علم لي إذا كانت تشتمل هذه الأجهزة على دوائر للرقابة المالية، لكن ما أدركه أن الأجهزة الأمنية المعلوماتية، وكما هو الحال في جميع دول العالم، لا تتقدم بميزانيات واضحة، ولا تخضع لرقابة المجلس التشريعي، على سبيل المثال، لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، وهذا يحصل بالنسبة للأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية في جميع دول العالم، فالموازنة المنشورة "صفر"، لأن ثمة عملاء سريين، وإنفاقات ليست للنشر، وغير ذلك.

القوة التنفيذية

من جهته، يؤكد إسلام شهوان، الناطق باسم القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، أن القوة "شكلت دائرة قانونية تعمل على التنسيق مع النائب العام، والمحاكم العسكرية، والأجهزة الأمنية الأخرى، لضمان إعادة شيء من الهيبة للقانون، الهدف الذي من أجله أسست القوة، علاوة على تشكيل ما يعرف بالانضباط العسكري داخل القوة، والذي يقوم بمراقبة سلوك أفراد القوة، ومدى مطابقتها للقوانين"، مؤكداً أنه "تمت معاقبة العديد من أفراد القوة، الذين مارسوا بعض الأعمال بصورة ارتجالية تخالف القوانين، حيث اشتملت العقوبات على الفصل التام للبعض، أو خصم جزء من الراتب، أو زيادة عدد أيام العمل، وعقوبات عسكرية أخرى، تبعاً للخرق القانوني الذي قام به هذا العنصر أو ذاك"، كما تحدث عن لجنة تشكلت من قبل النائب العام، ويشارك فيها أفراد من النيابة العامة، ومسؤول الدائرة القانونية في القوة، لمتابعة الإجراءات القانونية للجهاز الأمني المستحدث.

وأكد شهوان أن الرقابة داخل القوة التنفيذية لا تقتصر على الجانب القانوني، والأداء العسكري، بل على الجوانب المالية أيضاً، مشدداً على أن "ما يرد للقوة لا يزيد عما يرد لبقية الأجهزة الأمنية، إلا أنه، ولضمان الشفافية، تم تأسيس دائرة مالية ودائرة محاسبة خاصة بالقوة التنفيذية، لمراقبة آليات صرف المبالغ الواردة"، ويقول: للحقيقة، سجلنا بعض المخالفات، وعلى الرغم من أنها ليست كثيرة أو كبيرة، تم اتخاذ الإجراءات العقابية بحق مرتكبيها .. نحن نفتخر بأننا صادقون مع أنفسنا، ومع شعبنا .. هناك بعض التجاوزات، ونحن نعاقب المسؤولين عنها.

وفيما يتعلق بالتقارير الصحافية، وحتى بعض التقارير الحقوقية، التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية، قال شهوان: لدينا علاقات إيجابية مع العديد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، والدولية، ونتعاطى بإيجابية مع الاستفسارات التي تردنا من قبل هذه المؤسسات، ويمكنكم التحقق من ذلك، حتى إننا بصدد الترتيب لزيارة وفد من مؤسسة حقوقية دولية معروفة للكشف على مقار القوة التنفيذية، وأماكن التوقيف والتحقيق، وغير ذلك.

ولا ينكر شهوان أن ثمة تجاوزات فردية لدى البعض فيما يتعلق بآليات التحقيق، عند سؤاله عن تقارير تتحدث عن سقوط مواطن خلال التحقيق معه على يد عناصر من القوة التنفيذية، ويقول: نحن جهاز أمني حديث العهد، وليس جميع أفراده مؤهلين بالدرجة الكافية، ولا يملكون الأدوات الشرطية تماماً كما يجب أن تكون، وللحق نحن من بادر بالاتصال بالطب الشرعي، للوقوف على أسباب الوفاة، ونرحب بتقرير المختصين في هذا المجال، وستجري معاقبة المسؤولين عن ذلك حال ثبات تورطهم في مثل هذه الأعمال، كما أننا مستعدون لتحويل المذنبين للقانون ليأخذ مجراه، حال ثبت عليهم الجرم، فقد سبق أن عاقبنا غيرهم ممن ارتكبوا مخالفات قانونية، ولن نتوانى عن معاقبة أي عنصر يتجاوز القانون، مؤكداً أنه تنظم حالياً دورات تدريبية لأفراد القوة التنفيذية، في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بالتأهيل الشرطي،

أو القانوني، لتقديم صورة مشرفة عن رجل الأمن الفلسطيني، وتلافي وقوع أية مخالفات جديدة قد يرتكبها هذا العنصر أو ذاك، بوعي أو دون وعي.

رقابة المجلس التشريعي

تنص المادة (٥٨) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، على أنه "للمجلس أن يكوّن لجنة خاصة، أو يكلّف إحدى لجانه، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة". كما تنص المادة (٤٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي على أن "للمجلس أن يشكل لجاناً أخرى لأغراض آنية أو دائمة ولأهداف محددة". وبهذا يكون للجان تقصي الحقائق منحى أكثر عمقاً من أسلوب الاستجواب، وتحتاج لفترة أطول.

وتشكل لجنة تقصي الحقائق، كما هو الأمر في أكثر الحالات، بناءً على اقتراح من عدد من النواب أو إحدى لجان المجلس، وبقرار من المجلس. وتعمل اللجنة على بلوغ غايتها، أي تجميع الحقائق، عبر زيارات ميدانية وتحقيقات تشمل الأفراد والمؤسسات ومراجعة بيانات ووثائق رسمية. والأصل أن يُراعى في تشكيل اللجان مبدأ التخصص وتمثيل أحزاب المعارضة والنواب المستقلين.

ويغفل القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي النص على هذا المبدأ صراحة كما في دستور جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، إلا أنه يمكن الاستناد إلى نص المادة (٥٧) من النظام الداخلي للمجلس، التي أعطت الحق للجان من خلال رؤسائها، بأن تطلب من أي وزير أو مسؤول في مؤسسات السلطة الوطنية معلومات أو إيضاحات تتعلق بالموضوعات المطروحة عليها، أو التي تدخل ضمن اختصاصها، كما أن العرف البرلماني للجنة التحقيق، يتيح فرصة دعوة أي شخص للإدلاء بشهادته، وسماع من ترى ضرورة سماعه. وعلى الجهات التنفيذية أو الإدارية أن تستجيب لطلباتها، وتقدّم كل عون، وذلك بأن تضع تحت تصرّفها مباشرة الوثائق والمستندات اللازمة كافة لإنجاز المهمة.

ولم يشهد القانون الأساسي المعدّل أو النظام الداخلي للمجلس التشريعي، أي نصوص متعلقة بزيارات أعضاء المجلس التشريعي لمقار ومراكز توقيف الأجهزة الأمنية، وقد أثبتت التجربة العملية خلال السنوات السابقة، ندرة قيام أعضاء من المجلس التشريعي بتنفيذ مثل هذه الزيارات.

وفيما يتعلق بالرقابة البرلمانية للمجلس التشريعي على موازنة الحكومة، تنص المادة (٦١) من القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣، على أنه: على الحكومة عرض مشروع الموازنة على المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، وأن المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة السنوية، فيقرّه بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة، أو يعيده إلى الحكومة في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمه إليه، مصحوباً بملاحظات المجلس لاستكمال المقتضيات المطلوبة، وإعادته إلى المجلس التشريعي لإقراره، على أن يتم التصويت على الموازنة باباً باباً، ولا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الميزانية إلا بالاتفاق بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

وفي ظل عدم وجود قانون خاص بالحق في الحصول على المعلومات في الأراضي الفلسطينية، وقلة الخبرة البرلمانية الفلسطينية فيما يتعلق بالرقابة على الأمن تحديداً، وفق دراسة للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، فإن موازنة الأجهزة الأمنية يتم إقرارها بصورة أولية داخل أروقة السلطة التنفيذية وحدها، بناءً على مداولات بين وزارتي الداخلية والمالية، ثم تقدم أرقام صمّاء إلى المجلس التشريعي لإقرار ميزانية الأجهزة الأمنية، التي تقارب نسبة ٢٥٪ من الموازنة الكلية للسلطة الفلسطينية القريبة من إجمالي الناتج المحلي، علما أن ميزانية الدفاع في اليابان لا تتعدى (١٪) من إجمالي الناتج المحلي، و(١ر٥٪) في ألمانيا، و(٢ر٦٪) في فرنسا.

لذا، فإن حصول المجلس التشريعي على مجرد الأرقام الإجمالية لموازنة الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية، يعد انتقاصاً لمبدأ ضرورة تحديد المصروفات، وهو أحد مبادئ الإعداد الفعال للموازنة. وطالما لم يتم تزويد البرلمان بمعلومات مفصلة، فلن يتسنى له الوفاء بواجبه الدستوري في ممارسة الرقابة على موازنة الحكومة، بما فيها موازنة الأجهزة الأمنية. ومن شأن تقديم وصف مفصل لبنود الإنفاق المقترحة، توعية البرلمان والمجتمع العام بشأن وجهة الأموال التي يتم تخصيصها، بما يؤدي إلى زيادة الشفافية.

وفي الوقت الذي يبدو فيه جلياً أن المجلس التشريعي الحالي لم يمارس أية أدوار رقابية بالمجمل، وعلى الأجهزة الأمنية بشكل عام، حيث لم يتمكن بدعوى عدم اكتمال النصاب القانوني حتى من مساءلة وزير الداخلية، حول تردي الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية، وتفاقم حدة الفلتان الأمني، وبالتالي فإن التركيبة الحزبية والأيديولوجية لأعضاء المجلس الجديد تحد وتضعف، بل تعطل، الدور الرقابي على الحكومة، بما فيها وزير الداخلية، والقوة التنفيذية التابعة له.

وتخلص دراسة الهيئة المستقلة، وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الرقابي للمجلس التشريعي السابق على الأجهزة الأمنية، إلى أن الظروف السياسية القائمة وما واكبها من وجود احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية، أدت إلى إضعاف دور المجلس التشريعي الرقابي بشكل عام. وفي الوقت ذاته، ساهمت تلك الظروف في تمديد ولاية المجلس التشريعي، وحالت دون إجراء انتخابات جديدة، ما أدى إلى ترهّل الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، كما ساهمت التركيبة الحزبية لأعضاء المجلس، وفي ظل غياب المعارضة، في إضعاف الأداء الرقابي للمجلس التشريعي بشكل خاص، والحدّ من قدرته على توجيه الحياة السياسية، ووضع السياسات العامة بشكل عام، وكانت تلك التركيبة كفيلة بإسقاط أي اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة، كما حدث عندما حاول المجلس في دورته الثالثة حجب الثقة عن وزير العدل، بعد تفاعلات قضية الاعتقال السياسي.

وتشير الدراسة إلى أن المجلس مارس رقابته البرلمانية على الأجهزة الأمنية خلال ست دورات متعاقبة دون سند قانوني مُلزم لتلك الرقابة، وذلك اعتماداً على النظام الداخلي للمجلس فقط، الذي لم تعترف السلطة التنفيذية مراراً بإلزاميته، إلى أن تمّت المصادقة على القانون الأساسي خلال الدورة السابعة للمجلس التشريعي، الذي قنّن أدوات الرقابة البرلمانية. وقد ابتدع المجلس التشريعي أدوات إضافية جيدة إلى جانب الأدوات المنصوص عليها في القانون، كتوجيه اللوم للحكومة، وعقد جلسات الاستماع، التي تم اللجوء إليها لأول مرة اتجاه مسؤولين في الأجهزة الأمنية خلال الدورة التاسعة للمجلس، لكنه تحاشى بعد دورته الثانية توجيه الأسئلة إلى مسؤولي الأجهزة الأمنية، على اعتبار أن تلك الأجهزة تخضع مباشرة لرئيس السلطة الوطنية، ولا يجوز توجيه الأسئلة له، ولم يكرر المجلس التشريعي اللجوء إلى هذه

الاجنحة العسكرية.. وإشكالية العلاقة مع الاجهزة الامنية.

الأداة، على الرغم من بساطتها، أو اللجوء إلى استجواب أحد قادة الأجهزة الأمنية، على الرغم من المخالفات الجسيمة التي طالت مواطنين وأعضاء في المجلس التشريعي، ولم يتم ذلك، حتى بعد إقرار القانون الأساسي، وإلحاق الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية.

وفيما يتعلق بلجان التحقيق التي شكّلها المجلس التشريعي في قضايا أمنية، لوحظ غياب مختصين وخبراء في تلك اللجان، وغياب أسس ومبادئ عامة تحكم عمل هذه اللجان. كما لم تتواجد آلية أو معيار محدد يبيّن الانتهاكات التي يتدخل المجلس التشريعي للتحقيق فيها، وتلك التي لا يحقق فيها، إضافة إلى أنه لم يكن ثمة وضوح كاف لدى المجلس حول أهداف وطبيعة عمل لجان التحقيق، وكيفية التعامل مع نتائجها، ولم تجد توصيات تلك اللجان التي تُرجمت بقرارات من المجلس طريقها للتنفيذ، ولم تتعاون السلطة التنفيذية معها في معظم الحالات، وذلك بسبب عدم قدرة المجلس على إلزام السلطة التنفيذية بقراراته، وعدم وجود مرجعية قانونية ودستورية تجبرها على تنفيذ قرارات المجلس، إضافة إلى أن المجلس التشريعي لم يبحث عن أية آليات للضغط على السلطة التنفيذية من أجل إلزامها بتنفيذ قراراته. ولذلك يمكن القول، إن جميع لجان التحقيق التي شكّلها المجلس التشريعي للتحقيق في انتهاكات الأجهزة الأمنية، لم تؤدّ الهدف المنشود منها، واقتصر دورها كأداة ضغط إلى جانب ردود الفعل الجماهيرية والظروف السياسية والأمنية القائمة، والتي أدت مجتمعة في بعض الحالات إلى محاكمة مرتكبي بعض الانتهاكات الجسيمة من قبل الأجهزة الأمنية.

لم يتمكن المجلس التشريعي، خلال دوراته الثماني الأولى، من الخروج من الإشكاليات التي عانى منها منذ بداية وجوده، وبقي يكرر أداءً رقابياً ناقصاً ومرتهناً للسلطة التنفيذية، وللأجهزة الأمنية بشكل خاص، كما بقي يراوح مكانه في مناقشات عقيمة لكثير من القضايا والموضوعات العامة، دون الوصول إلى حل حاسم لها، في حين واصلت السلطة التنفيذية، بما فيها الأجهزة الأمنية، مخالفة العديد من القوانين السارية والسياسات العامة التي منحت الثقة على أساسها، دون أن يتمكن المجلس التشريعي من محاسبتها بشكل فعّال ونافذ، كما كان المجلس التشريعي يتحاشى ممارسة ما هو فاعل من أدوات مساءلة الحكومة والوزراء، بينما يمارس بصورة قليلة أدوات غير مؤثرة بشكل ملموس، كتوجيه اللوم والأسئلة. وقد أدى ذلك إلى خلق تآكل في مصداقية المجلس لدى المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى فقدان القُدرة على التأثير الفعلي في مجرى الحياة الفلسطينية.

وأكدت الدراسة على أن إقرار القانون الأساسي الفلسطيني، وتوحيد الأجهزة الأمنية وإلحاقها بوزارة الداخلية، ممثلة بشخص الوزير، أسس لبداية ظهور تدريجي لملامح رقابة تشريعية حقيقية وفاعلة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ونوهت إلى أنه في الدورة التاسعة، ونتيجة للظروف الأمنية القائمة، وما واكبها من مطالب الإصلاح الداخلية والخارجية، ووجود وزير داخلية مسؤول قانوناً عن الأجهزة الأمنية، ويخضع لنطاق الرقابة التشريعية، لوحظ أن المجلس التشريعي مارس خلال تلك الدورة نوعاً من الرقابة على الأجهزة الأمنية، إذ عقد العديد من جلسات الاستماع لقادة بعض هذه الأجهزة، كما شكّل لجنتي تحقيق في قضايا أمنية، تبعها بعد ذلك استجواب وزير الداخلية في ٢٠٠٥/٦/١، وهي المرة الأولى التي يلجأ فيها المجلس التشريعي، منذ انتخابه، إلى هذه الأداة الرقابية المهمة.

السنة الأسوأ في تاريخ "التشريعي"

ويؤكد د. حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، أن المجلس الأخير لم يمارس دوره الرقابي بالشكل المطلوب، لأسباب عدة، منها اعتقال سلطات الاحتلال لعشرات النواب في الضفة الغربية، وحالة الاستقطاب الحزبي التي أثرت على الدور الرقابي للمجلس، على الأجهزة الأمنية، والحكومة أيضاً.

ويرى خريشة أن السنة الماضية كانت الأسوأ في تاريخ المجلس التشريعي، في هذا الاتجاه، على الرغم من المعوقات الصعبة التي اعترضت عمله، مشيراً إلى أن نشاط المجلس التشريعي السابق في التعاطي مع قضية الرقابة على الأجهزة الأمنية، كانت تتفاوت من مرحلة لأخرى، ودورة برلمانية لأخرى.

ويضيف: رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية كانت تصطدم بمرجعيتها التي كانت آنذاك الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، وتعدد الفلسفة الأمنية، حيث كان لكل جهاز فلسفته الخاصة وتعدد المسؤولين فيها، ما أدى إلى أن كل جهاز أمني أصبح يشكل إقطاعية للمسؤول فيه، مشيراً إلى أن الولاء والانتماء لم يكن للوطن ولا للجهاز، وإنما لرؤساء الأجهزة، ما أدى إلى فشل رقابة "التشريعي" على الأجهزة الأمنية.

ويقول خريشة: إن آلية الرقابة على الأجهزة الأمنية، تتمثل بالرقابة الذاتية التي كانت تحاط دائماً بسرية تحمي المسؤول وتحمل المواطن مسؤولية أي فساد، في ظل غياب الرقابة الشعبية، بسبب ثقافة الخوف المسيطرة على المواطنين، في حين فتحت الرقابة البرلمانية عدداً كبيراً من الملفات ابتداء من ملف الاعتقال السياسي، وفرض الخاوات، والاعتداءات المتكررة على النواب والصحافيين، واعتمدنا كذلك، على سياسة تشكيل اللجان الخاصة لتقصي الحقائق، لمتابعة هذه القضايا والملفات، إلا أن الوضع الآن في حالة شلل تام، فلا رقابة على شيء، بما فيها الأجهزة الأمنية.

رقابة مؤسسات المجتمع المدني

يشدد مأمون عتيلي، مسؤول التوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، على أهمية دور الهيئة، والمؤسسات الحقوقية في الرقابة على الأجهزة الأمنية، كجهات مستقلة، وموضوعية، وبخاصة أن الكثير من شكاوى المواطنين لدى الجهات الرسمية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، لا تفضي إلى نتيجة، وبالتالي كان لا بد من جهات موضوعية تتابع مثل هذه القضايا، على رأسها الهيئة التي شكلت بقرار رئاسي، مؤكداً على التعاون المتنامي من قبل الأجهزة الأمنية، وبخاصة جهاز الشرطة، فيما يتعلق بالانتهاكات القانونية، والشكاوى المقدمة بحق الأجهزة الأمنية، وبعض العاملين فيها، أو من خلال الإقبال على الدورات المتخصصة التي تنظمها الهيئة لأفراد في الأجهزة الأمنية المختلفة.

ونوه عتيلي إلى أن أياً من العاملين في الهيئة، لم يتعرض للضغط، أو التهديد، من أي من هذه الأجهزة على مدار السنوات الماضية، أما فيما يتعلق بالقوة التنفيذية حديثة الإنشاء، فيقول: وصلتنا اثنتان من الشكاوى بحقها، وأرسلنا لوزير الداخلية بشأنها، ولم يتم الرد علينا على الإطلاق، مشدداً على أن عدد الشكاوى بخصوص أي جهاز أمني كان لا يعكس حقيقة الانتهاكات التي تجري على الأرض، بأي شكل من الأشكال.

وتراقب الهيئة أداء الأجهزة الأمنية، من خلال قسم خاص لمتابعة الشكاوى الواردة إليها من المواطنين، ومن بينها ما يقدم ضد الأجهزة الأمنية والعاملين فيها، وبخاصة ما يتعلق بإساءة المعاملة، أو التعذيب، أو تعرضهم للضرب أو الإهانة، أو معاملة مذلة داخل مراكز التحقيق والسجون، حيث تقوم الهيئة بمتابعة هذه الشكاوي، عبر مراسلات مع الجهات القيادية في الأجهزة ذات العلاقة بكل شكوى على حدة، أو تحقيق ميداني، يشتمل على جمع المعلومات بخصوص هذه الشكاوى عبر فريق من الخبراء، والمتخصصين في هذا الاتجاه، علاوة على إصدار الهيئة لتقريرها السنوي حول حالة حقوق المواطن في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتفرد جزءاً كبيراً منه لتعامل الأجهزة الأمنية مع المواطنين، فيما يتعلق بحقهم في الحياة، والأمن الشخصي، وحمايته من الاختطاف، والغياب القسري، والتعذيب، وما غيره، علاوة على كون الهيئة هي الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تقوم بزيارات دورية لمراكز التحقيق والتوقيف والسجون، ومراكز الإصلاح والتأهيل في مناطق السلطة، ومتابعة أية شكاوى للموقوفين أو المسجونين، وتتحرك الهيئة من خلال شكاوى فردية، أو في حال وجود قضايا عامة، كالتعذيب في السجون، على سبيل المثال.

ويؤكد عتيلي أن "الهيئة لا تخضع لأية أجندة داخلية أو خارجية، مع أن تمويلها أوروبي في مجمله، وهذا يمكن ملاحظته من تقاريرها وآلية عملها المستقلة تماماً عن أي تدخلات"، مشيراً إلى أن "التعاون من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أكبر منه في غزة، التي تتشابك فيها الأوضاع الأمنية بطريقة معقدة، وبخاصة منذ الانتخابات الأخيرة، وتشكيل القوة التنفيذية، وحالة الاحتقان الداخلي التي تطورت إلى اقتتال شاركت فيه الأجهزة الأمنية بشكل واضح" .. ويقول: الوضع الأمني المعقد في غزة، وبخاصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وإنشاء القوة التنفيذية، أضاف صعوبات في مجال التعاطي مع الأجهزة الأمنية في القطاع بخصوص الانتهاكات، والشكاوى المقدمة ضدها، أو ضد عاملين منها .. فالأجهزة الأمنية في غزة تبدو مشغولة في قضايا تراها أكثر أهمية من انتهاكات حقوق الحياة، وانتهاكات حقوق المواطن، منها، للأسف، الاقتتال الداخلي، حيث كان للأجهزة الأمنية هناك، دور سلبي في ذلك.

ويضيف: كان هناك اهتمام كبير من قبل الهيئة بما يحدث في غزة من انتهاكات، عبر الاتصال وتوجيه الرسائل لجميع الجهات المعنية من حكومة، ورئاسة، ووزارة داخلية، وأجهزة أمنية، ونيابة عامة، وقضاء، بضرورة التعامل مع هذه القضايا دون تمييز، مع العمل على تقديم المجرمين للعدالة .. بعض هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقادم، والهيئة طالبت ولا تزال بعقاب مرتكبي مثل هذه الجرائم، وبخاصة أن لدينا مؤسسة أمنية وقانونية واضحة المعالم، عكس ما كان قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية .. كان ثمة شكاوى متعددة تتعلق بعدم قيام الأجهزة الأمنية بواجبها باتجاه اعتقال المتهمين، والتحقيق معهم، وتوجيههم للقضاء، وبخاصة إذا كان المتهمون من أعضاء الأذرع العسكرية للفصائل، أو حتى أعضاء في الأجهزة الأمنية.

ويورد عتيلي مثالاً على تردي الأوضاع الأمنية في غزة، وتقصير القيادة السياسية وقادة الأجهزة الأمنية بوضع حل لها، حالة مواطن مختطف منذ شهر نيسان الماضي، للضغط على أحد أفراد أسرته لدفع ديون مستحقة عليه، والملفت أن وزير الداخلية، والرئيس، يعلمان تماماً من هي الجهة المختطفة له، ولا يحركان ساكناً .. وزير الداخلية، حسب العتيلي، أصدر قراراً لأحد قادة الأجهزة الأمنية بالتحرك، وتحدث عن عدم استجابة هذا القائد له، في حين لم يصدر أمراً للقوة التنفيذية التي تأتمر بإمرته مباشرة بالتحرك في هذا الاتجاه .. والرئاسة، كما يقول وزير الداخلية، وعدته بالتدخل في حل هذه القضية، ولم يجر أي تطور حتى الآن، وعلى ذلك يمكن القياس!

أية مؤسسة أمنية يريدها الفلسطينيون؟

تعدد الأجهزة الأمنية يفتقر إلى إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

من يحمي الفلسطيني في غياب عقيدة تراعي احتياجاته الامنية أولاً؟

كتبت نائلة خليل

أكثر من عشرة أجهزة أمنية تشكلت منذ قيام السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، وفي حين كان من المفترض أن تكون هذه التجربة حافزا يدفع باتجاه اعتماد رؤية وطنية لبنية ودور المؤسسة الأمنية، وربما بلورة عقيدة أمن فلسطينية، سرعان ما كبرت وتورمت هذه الأجهزة في السنوات السابقة حتى بات عدد الذين يطالبون برواتبهم جراء انتسابهم للأجهزة الأمنية نحو ٨٠ ألف عنصر أمن.

خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، زاد عدد المنتسبين للأجهزة، وساد جو من التوتر وتنازع الصلاحيات بين عدد من هذه الأجهزة، وبقيت هناك أسئلة جذرية تطرح بلا أجوبة: هل هناك فلسفة أمنية شاملة ناظمة لبنية المؤسسة الأمنية الفلسطينية ودورها؟ هل هناك عقيدة أمن فلسطينية؟ أو هل نشأت بذور لإستراتيجية أمن باعتبار أن العقيدة الأمنية عبارة عن رزم من الإستراتيجيات المختلفة تجري صياغتها بشكل فعّال ومتكامل؟ كل هذه الأسئلة، وربما غيرها، جرى تجاهلها في سياق الحراك الأمني والسياسي الفلسطيني على مر السنوات السابقة.

لكن الجواب الذي اتفق عليه أكثر من خبير سياسي وقانوني ورجل أمن، هو أنه لا توجد رؤية فلسطينية لعقيدة أمنية على المدى الطويل، أو إستراتيجية تضمن الدفاع عن المواطن الفلسطيني والمقدرات الفلسطينية وتنفيذ القانون.

أسباب ذلك تباينت، ومنها أسباب ذاتية تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم، فحتى الآن لا يعرف أحد ما الحكمة من إنشاء أكثر من عشرة أجهزة أمنية في ظل غياب واضح للأمن؟! ومنها الأسباب الموضوعية، التي تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، الذي قلص سقف الأمن الفلسطيني إلى حدوده الدنيا، وعلى الرغم من ذلك لم يتوانَ عن تدمير مقار الأجهزة الأمنية في جميع المدن الفلسطينية خلال اجتياحاته العسكرية المتواصلة، إضافة إلى اتفاقية أوسلو التي أجهضت محاولات بناء مؤسسة أمنية حقيقية بمواصفات تراعي أولاً الاحتياجات الأمنية الفلسطينية.

لا توجد مؤسسة أمن فلسطينية حقيقية

يقول الدكتور عزمي الشعيبي، مدير عام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، والنائب السابق في المجلس التشريعي: ظروف نشأة السلطة ومؤسساتها، بما فيها المؤسسة الأمنية، خضعت لظروف خاصة وغير طبيعية، على الأقل كانت هناك عوامل أساسية أثرت في شكل العقيدة الأمنية ودورها، هذا إذا كانت هناك عقيدة أمن فلسطينية متفق عليها بالأساس.

ويؤكد أنه "لم يتم بناء مؤسسة أمن فلسطينية بالمعنى الحقيقي، فلا وجود لجسم أو آلية لاتخاذ القرار، أو عقيدة بشأن التدريب والتسليح، أو بشأن علاقة المؤسسة الأمنية مع المواطن".

المؤسسة الأمنية: ميليشيات وميراث من الترهل

ويستعرض الشعيبي العوامل التي أدت إلى غياب عقيدة أمن فلسطينية، على الرغم من مرور ١٣ عاما على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، محدداً العامل الأول بالسلطة الوطنية ذاتها، "التي تحولت من حالة الثورة إلى حالة الدولة، عبر مرحلة سميت السلطة، وكان ذلك يتطلب نقل الجسم أو بقايا جسم الثورة العسكري تحت مسمى قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة، وتشكيل نواة مؤسسة أمنية، تقوم على الأجهزة الأمنية التي جاءت من الخارج مع المنظمة، وحملت معها كل التقاليد التي كانت من سمات قوات الثورة، وهي أقرب إلى الميليشيات، ذلك لأن مهامها متغيرة تحددها المصلحة ويجري تحديدها من قبل القيادة التي كانت تتمثل بالرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كان المسؤول المباشر عن هذه الأجهزة".

ويفسر عدم وجود مؤسسة أمنية بالمعنى الحقيقي، على الرغم من وجود أجهزة أمنية لمنظمة التحرير عملت لعقود عدة، بأن "تلك الأجهزة كانت تتواجد بشكل سري، وفي ظل بيئة غير حاضنة، ما رسخ طريقة القيادة المباشرة من واحد لواحد، أي لم تكن هناك قيادة جماعية أو مؤسسة أمنية بالمعنى الحقيقي، ولا مكان لنقاش الأمر مع المجلس العسكري الذي كان يجتمع في المناسبات البعيدة، ولا يناقش الأمور الجوهرية".

ويضيف: كان قادة الأجهزة يجدون في اجتماع المجلس تحت قيادة أبو عمار، فرصة لتجميع طلباتهم التي كانت تلبى بطريقة مباشرة، ما خلق علاقة شخصية بين رؤساء الأجهزة والرئيس عرفات، الأمر الذي نقل مع الثورة إلى داخل الأراضي الفلسطينية. وحسب الشعيبي، "جرى نقل تراث المنظمة، الذي مر العام ١٩٨٢ بحالة من الترهل، بعد خروج الثورة من لبنان وتفرقها في الدول العربية، لأنها وضعت في بيئة لا تستطيع أن تمارس فيها الأجهزة الأمنية دورها".

ويتابع: السنوات العشر ما بين ١٩٨٢ و١٩٩٢، كان لها دور كبير في تفريغ الروح الخاصة بالعناصر الأمنية، التي لم تمارس دورها طيلة تلك الفترة، وهذه السلبية أيضاً، جرى نقلها إلى داخل الأراضي الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية لم تعالج ذلك أو تعيد تأهيل العناصر بإطار مجتمعي، فقد جرى تعيين أشخاص لا توجد مؤسسة تتابع أعمالهم، إضافة إلى ذلك تم تشغيل عناصر في هذه الأجهزة مثل "المطلوبين" والنشطاء ممن لديهم طابع تنظيمي كما هو الأمر في جهازي الأمن القومي والمخابرات.

ويقول: الجهازان المذكوران جرى بناؤهما وفق رؤية تنظيمية خاصة بحركة "فتح"، والولاء للرئيس الراحل ياسر عرفات باعتباره القائد العام.

ويخلص الشعيبي إلى أن "جميع ما ذكر تسبب في وضع أمراض الماضي في داخل الأجهزة الأمنية، مع إضافة واحدة هي أنه أضيفت إليها عناصر من الداخل ينقصها بالمجمل التدريب والتأهيل".

نجاح أمني متواضع ومحدود

بدوره، يقول عبد الفتاح حمايل، مقرر لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي السابق: كان مستوى نجاح الأجهزة الأمنية محدوداً في حماية المواطن وتوفير الأمن الداخلي، وهذا الاستخلاص يأتي بعيداً عن عامل الاحتلال، مؤكداً أن "توفير الأمن كان أفضل نسبياً قبل الانتفاضة الثانية، لكن الأجهزة الأمنية ضعفت وترهلت فيما بعد". ويشدد على أن "نجاح الأجهزة الأمنية متواضع ونسبي، وتعددها لم يكن مبرراً، لأن الحاجة الفلسطينية لم تكن تتطلب مثل هذا التعدد والتنوع".

الأجهزة الأمنية .. رمز للكبرياء الوطني

أما العقيد جبريل الرجوب، رئيس جهاز الأمن الوقائي سابقاً، فيؤكد أن "المؤسسة الأمنية كانت رمزاً للكبرياء الوطني الفلسطيني، بإيجابياتها وسلبياتها، وكانت تجسيداً للنضال والتضحيات، سواء على صعيد الأفراد أم المفهوم أم حتى في تحقيق الأهداف، ويجب أن يكون هناك احترام وتقدير لتجربة الفترة الماضية واستخلاص العبر، وإعادة صياغة المؤسسة ضمن النظام السياسي القائم على التعددية".

ويستدرك: صحيح أن المرحلة الماضية كانت فيها أخطاء وسلبيات، وجزء من الوقفة المطلوبة حالياً يتمثل بإزالة الأخطاء وتثبيت الإيجابيات.

ويقول الرجوب: في الماضي، كان هناك نظام الحزب الواحد، وكان قائماً على أساس مبادرة من حركة "فتح"، التي طلبت بدورها من الجميع المشاركة لكنهم رفضوا، والآن باتوا يلومون وينتقدون، مؤكداً أنها "ليست مسؤولية "فتح"، بل من رفض المشاركة".

وعلق: لسنا كلنا مذنبين، ولكن كانت هناك أخطاء.

وحول وقوف الأجهزة الأمنية عند مسؤوليتها في توفير الأمن للمواطن، يقول الرجوب: في السنوات الست الأولى من عمر السلطة، كان هناك أمن واستقرار وسيادة للقانون، وأنا أعتقد أن ذلك أزعج الإسرائيليين، لذلك كان على رأس أهدافهم تدمير الأجهزة والمؤسسة الأمنية.

ويضيف: عندما كنت مدير جهاز الأمن الوقائي، وقفت ضد إطلاق نار من منطقة "أ" باتجاه المقر، وهذا موقف معلن، لأنه كان هناك هدف إسرائيلي بتدمير الأجهزة الأمنية، لافتا إلى أن "أهم ما حققته عملية السور الواقي التي نفذتها إسرائيل العام ٢٠٠٢، كان تدمير الأجهزة الأمنية الرسمية، واستعادة السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية دون الإعلان عن فرض حكم عسكري مكلف للحكومة الإسرائيلية".

الفلتان الأمني وملاحقة المقاومين

من جانبه، يقول إسماعيل رضوان، المتحدث باسم حركة "حماس" في قطاع غزة، أن "الأعوام الثلاثة عشر الماضية في حياة السلطة شكلت تراجعاً في الجانب الأمني للمواطن الفلسطيني، وبخاصة على الصعيد الداخلي وتفاقم الفلتان الأمني، وجزء من هذا الفلتان شاركت فيه الأجهزة الأمنية، وتحديداً ظاهرة الفلتان التي استشرت في قطاع غزة مؤخراً". ويؤكد أن "لا ميزة تذكر في عمل الأجهزة الأمنية خلال السنوات الماضية، بل إن الأمن الفلسطيني لاحق المقاومين".

من ورَّط المؤسسة الأمنية؟!

يتفق العديد من الآراء على أن الأجهزة الأمنية لو قامت بعملها بالشكل الصحيح في حماية المواطن الفلسطيني، و"ابتعدت" عن المواجهة مع إسرائيل، لكانت اليوم على الرغم من سلبياتها الكبيرة تسير على طريق بلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، لاسيما بعد ارتفاع الكثير من الأصوات الداعية لإصلاحها، وتحديداً في المجلس التشريعي السابق، الذي أقر في آخر جلساته العديد من القوانين التي تنظم عملها.

لكن الأمر انتهى بالأجهزة الأمنية التي كان يجب أن تشكل نواة الإستراتيجية الأمنية إلى واقع شبيه بـ "الميليشيات"، التي أعطيت الشرعية بديلاً عن الأجهزة الأمنية، ما زاد في إضعاف السلطة، حسب ما أكد أكثر من خبير في الشأن الفلسطيني.

ويؤكد الرجوب "من البداية، كنت أرى أن الأجهزة يجب أن تبقى تلتزم بمهمة واحدة، وهي حماية المواطن الفلسطيني وأمنه، لكن للأسف لسبب لا أعرفه هناك من ورط هذه الأجهزة وأعطى إسرائيل مبرراً لتدميرها".

ويقول الشعيبي "في الانتفاضة الثانية، جرى استخدام المؤسسة الأمنية من قبل القيادة الإسرائيلية بطريقة استخدامية، كانت بمثابة أدوات للمناوشة مع الإسرائيليين، بدا الأمر وكأن هناك إعادة نظر في المؤسسة وتحويلها إلى مجموعات محلية لا يحكمها الحد الأدنى من العمل المؤسسي، فقد تحولت إلى الولاء لمرجعيات محلية بعدما تفككت المرجعية المركزية، وأصبح الولاء لأشخاص يقدمون الدعم والتمويل لعناصر الأجهزة".

ويتابع "المجموعات المحلية تصاعدت مطالبها، وبدأت تضغط على السلطة لتلبيتها، من رواتب وامتيازات أخرى، وما زاد الأمر سوءاً أنها بدأت بأخذ القانون باليد". وينوه الشعيبي إلى أن "المجموعات المحلية، وهي بقايا الأجهزة الأمنية، أصبحت أداة الصراع الداخلي الفلسطيني في الوقت الحالي، حيث جرى تشريع هذه الميليشيات التي يتناقض وجودها مع دور السلطة، لأنها تأخذ أوامرها من قياداتها المحلية، ولا تنفذ سياسة السلطة أو قرارات مركزية، وهذا يعني أننا دخلنا في حالة جديدة". ويعزو حمايل غياب إستراتيجية أمن فلسطينية حتى اللحظة إلى الاحتلال، الذي لم يوفر مناسبة لإجهاض مسيرة بناء إستراتيجية لمؤسسة أمنية فلسطينية، "فكلما انتقصت السيادة ضعفت الإستراتيجية الأمنية، جميعنا ندرك أن سقف بناء مؤسسة أمنية فلسطينية أمر محدود للغاية".

"أوسلو" والسقف الأمني المنهار

ركز جانب كبير من اتفاقية أوسلو على مسألة الأمن الفلسطيني، وحدد في بنود متفق عليها فلسطينياً وإسرائيلياً عدد العناصر الأمنية المنتسبة للأجهزة، وما يملكونه من أسلحة، وكيفية تولي الأمن الفلسطيني حماية اتفاقية أوسلو وما نصت عليه من الفلسطينيين المعارضين لها، وحماية الأمن الإسرائيلي من أي تهديد قادم من الأراضي التي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبهذا الصدد، يقول رضوان: يجب إعادة النظر في قوانين الأجهزة الأمنية، التي أقيمت بموجب محددات مشروع أوسلو، التي تمنع الدفاع عن الوطن والشعب، بل جاءت وفق مفهوم حدد حسب اتفاقيات أوسلو بحفظ أمن المستوطنات والعدو الصهيوني. وأكد أن "حركة "حماس" لا تعترف باتفاقية أوسلو وقراراتها الظالمة على الإطلاق، ونحن لسنا الذين وقعنا هذه الاتفاقية بل منظمة التحرير".

ويؤكد الشعيبي أن اتفاقية أوسلو حالت دون بلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، لافتاً إلى أن "أحد محاور اتفاقية أوسلو تمثل بدور العناصر الأمنية التي سيتم إدخالها مع قوات منظمة التحرير إلى داخل الأراضي الفلسطينية، حيث تبنت إسرائيل إستراتيجية أمن قامت على شقين: الأول أن إسرائيل كانت تريد قوة أمن فلسطينية تحمي الاتفاقية وتدافع عنها، وتمنع المعارضة من تخريبها، والشق الثاني أنها لا تريد للقوة الفلسطينية أن تستخدم ضد إسرائيل يوماً ما".

ويقول: ما جرى لاحقاً أن إسرائيل وافقت على الزيادة الكمية في عدد منتسبي الأجهزة الأمنية، لكن ذلك جاء على حساب النوعية والتسلح والعقيدة الأمنية الفلسطينية. ويوضح أن "التركيز كان على زيادة الموالين للسلطة، وكأن الانتساب للأجهزة الأمنية أصبح بدل بطالة! ما تسبب بالمحصلة في بناء أجهزة أمنية لا تحتوي على التنظيم والتدريب، وليس لديها وضوح في دور المرجعية القانونية والمؤسساتية، وغلب عليها الولاء للفرد".

أما الرجوب، فيؤكد أن "اتفاقية أوسلو هي التي جاءت بالأمن"، ويتساءل: هل كان هناك أمن وغيرته أو شلّته أوسلو؟!

دبّر حالك حتى تزبط جهازك!

إزاء الزيادة الكمية غير المخطط لها في عدد المنتسبين للأجهزة الأمنية، بدأت "المشكلة المالية" بالظهور، لكن الغريب كان موقف القيادة الفلسطينية بشأن كيفية

التعامل مع هذه المشكلة.

يقول الشعيبي: بسبب الزيادة في أعداد المنتسبين للأمن وقلة المال، تساهلت القيادة الفلسطينية بشأن السماح لمسؤولي الأجهزة بتأمين مواردهم بطرق غير رسمية وغير شفافة، ودرجت سياسة "دبر حالك حتى تزبط جهازك"!

ويتابع: في إطار التسابق بين قادة الأجهزة على تضخيمها باعتبارها جزءاً من إقطاعيات يملكونها، كبرت الأجهزة بشكل سرطاني من دون وضوح في دورها المفترض في إطار سياسة أمنية شاملة.

ويؤكد أنه "لم يكن الهدف واضحاً من وراء إنشاء الأجهزة، هل هي أنشئت لتدافع عن البلد، أم عن المواطن بالدرجة الأولى وتنفيذ القانون؟"

ويضيف: كل جهاز كان يقرر سياسته بنفسه، لم تكن هناك سياسة عامة فلسطينية، أو مرجعية قانونية، أو إطار ينظم طبيعة عمل كل من الأجهزة، ويضمن عدم تنازع الصلاحيات بينها.

ما المطلوب لبلورة إستراتيجية أمن؟

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، الآن، ما هو المطلوب لبلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، قادرة على حماية المواطن، والدفاع عنه أمام أي اعتداء أو انتهاك لحقوقه، داخلياً وخارجياً؟

البداية، حسب الرجوب، "يجب أن تكون العمل على إخراج الأجهزة من التجاذبات السياسية، للحيلولة دون بقاء الأجهزة ميليشيات لقوى سياسية، بشكل يجعل الحياة في الأراضي الفلسطينية قائمة على التوتر والسلاح".

ويؤكد الرجوب أنه "لا بد من إعادة صياغة الأجهزة وفق النظام السياسي الجديد القائم على التعددية". ويوضح أنه "في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لا بد من إعادة النظر في مجمل صيغ الأمن ودروها ومهماتها وفق التطور الجديد للنظام السياسي الفلسطيني، ما يقتضي وقفة من مؤسستي الحكومة والرئاسة اتجاه الأجهزة الأمنية، وإنجاز مشروع يخرج الأجهزة الأمنية من كل التجاذبات السياسية والإقليمية وإخضاعها لرقابة من المجلس التشريعي في أدائها وسلوكها".

ويضيف: حتى يتحقق ذلك، لا بد من اتخاذ ثلاثة قرارات عاجلة يجب أن يتم التوافق عليها؛ أولاً: فصل الأمن عن العمل السياسي والتنظيمي؛ ثانياً: إنجاز وحدة الأجهزة وفق القانون الذي أقر في المجلس التشريعي، بمهمات وهيكليات ومسؤوليات واضحة؛ ثالثاً: لا بد من قوانين يقرها "التشريعي" تحدد علاقة رجل الأمن مع رجل الأمن، وعلاقة كل جهاز مع جهاز، وعلاقة المؤسسة الأمنية مع المواطن، ومع الغلاف الإقليمي.

ويؤكد الرجوب أن "هذه القرارات يجب أن تكون ضمن أولويات الحكومة الجديدة لأهميتها، وتأتي عبر خطة قصيرة المدى لتحقيق النظام في إطار سيادة القانون، إلى جانب خطة طويلة المدى مرتبطة بالعقيدة الأمنية وبالإستراتيجيات الأمنية ودور الأمن الفلسطيني في الاستقرار الإقليمي". أما حمايل، فيرى أن بلورة هذه الإستراتيجية يتطلب "إعادة النظر في تركيبة الأجهزة وقادتها وصلاحياتها، وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز"، لافتاً إلى أن "اتفاق الفصائل المحسوبة على المقاومة الفلسطينية ووضعها مصلحة الوطن فوق مصالحها الحزبية هو مفتاح الحل". وبرأي الشعيبي، فإن "الرأي العام الفلسطيني يريد التخلص من الأجهزة الأمنية التي لها هوية تنظيمية، لأن المطلوب هو مؤسسة أمنية تنفذ القانون وتحمي المواطن وغير مرهقة مادياً".

وينوه إلى أنه "يوجد، الآن، نحو ٨٠ ألف شخص يطلبون رواتبهم من المؤسسة الأمنية، في حين يجب استخدام هذا العدد الهائل في عمل منتج للدولة، وليس بالضرورة أن يكون عملهم في المؤسسة الأمنية التي تعاني من الترهل".

ويؤكد الشعيبي على "ضرورة أن تكون المؤسسة الأمنية حيادية غير موالية لفصيل معين، وتحت مسؤولية المستوى السياسي، وليست إلى جانب المستوى السياسي؛ أي الحكومة، وتخضع للمساءلة من قبل السلطة التشريعية".

"حماس" ومفهومها لإستراتيجية الأمن

تدرك حركة "حماس" أهمية دور الأجهزة الأمنية للتأثير في "معادلة الصراع على السلطة"، وهذا يفسره إنشاء جهاز القوة التنفيذية، التي جاءت لتنفذ القانون والأمن من وجهة نظر "حماس" وليس بناء على إستراتيجية أمن فلسطينية متفق عليها.

ويقول رضوان: إن "حماس" تملك تصورات شاملة لإستراتيجية أمن جديدة بشكل يلبي المصلحة الوطنية العليا، وستكون هذه الإستراتيجية "للدفاع" عبر تشكيل جيش فلسطيني يضم كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

غير أن تقديم "حماس" لهذا التصور مشروط "بإعادة تأهيل وصياغة الأجهزة الأمنية بشكل يتناسب مع مصلحة المواطن، والمصالح الوطنية العليا"، كما يؤكد رضوان. وحتى على صعيد إعادة صياغة الأجهزة، هناك أيضاً، ما يمكن للحركة أن تقوله بهذا الشأن، حيث يؤكد رضوان أن "حماس ستقدم مفهومها لإصلاح الأجهزة وإعادة صياغتها على أسس جديدة تلبي حاجة الوطن والمواطن، لكن هذا الأمر يقتضي الاستغناء عن بعض الأجهزة ودمج أخرى".

مساهمة في تحديد إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

يرى الباحثان حسين الآغا وأحمد سامح الخالدي، في كتابهما "إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني"، الصادر عن مؤسسة "مواطن"، أن "الفلسطينيين قد يكونوا مستعدين لتقبل قيود متفق عليها يتحدد بموجبها وضعهم العسكري وهيكلية قواتهم المسلحة، ولكن لا يمكن أن يفرطوا بحقهم في الدفاع عن أنفسهم بشكل كامل، ويحتاج الفلسطينيون إلى بناء قدرات دفاعية توفر لهم قدراً من الحماية ضد التهديدات العسكرية التي قد يتعرضون لها من إسرائيل أو غيرها دون أن تشكل هذه القدرات تهديدات لأمن إسرائيل والدول المحيطة. وفي ظل هذه الحالة، الخيار الأفضل لهم يتمثل باعتماد الفلسطينيين عقيدة عسكرية قائمة على فكرة الدفاع اللاهجومي، وهو عبارة عن وضع إستراتيجي يتخذ الجانب الدفاعي –في ما يخص عدد القوات، والخطط العسكرية، والتجهيز الحربي– أساسا على حساب القدرة الهجومية التي تكون غائبة كلياً في بعض الحالات".

ويؤكد الباحثان أن أية عقيدة شاملة للأمن القومي يجب أن تتضمن عناصر "اللين" وعناصر "الشدة"، بحيث لا تمنع عملية بلورة مفاهيم الأمن والقوة –وهي مفاهيم دفاعية عسكرية بالأساس– استخدام مرادفات "لينة" كالأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي والاجتماعي، أو بعبارة أخرى كل القضايا المتعلقة بالدفاع عن الهوية الوطنية، وحتى الآن لم يتمكن الفلسطينيون من بلورة الطرق الكفيلة بتحييد اختلال الموازين بينهم وبين إسرائيل فيما يخص العناصر "اللينة"، أو عكس بعض أوجه العلاقات القائمة معها.

في ظل ضعف الأجهزة الأمنية و"تورط" عناصر منها في الفلتان

غياب سيادة الدولة والصراع السياسي.. من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفلتان الأمني

خاص - "آفاق برلمانية"

ربما يكون تفشي ظاهرة الفلتان الأمني السمة الأبرز للفترة التي أعقبت رحيل الرئيس ياسر عرفات، وبخاصة أن هذه الظاهرة أصبحت عنوان المرحلة التي استبقت توقيع اتفاق مكة، والتي كانت ازدادت حدتها إثر فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد أن باتت "مغطاة" في بعض الأحيان بالصراع السياسي.

وما ساهم في إبراز ظاهرة الفلتان الأمني، تورط بعض منتسبي الأجهزة الأمنية، ومسلحين من مختلف التنظيمات، وتحديداً من حركتي "فتح" و"حماس"، في التسبب بتغييب الشعور بالأمان الشخصي والمؤسساتي في الشارع الفلسطيني.

فمن مهاجمة مسلحين لمقار حكومية، إلى مشاركة "أجهزة" في تصفية ضباط أمن، وإطلاق نار على مسؤولين، وصولاً إلى تخوف الأهالي من إرسال أبنائهم إلى المدارس خشية ألا يعودوا نتيجة إصابتهم برصاصة طائشة وهم يمرون بين أطراف الاحتراب الداخلي، أو ربما قرب مسيرة "احتفالية" أو "احتجاجية" مسلحة!

وتعتبر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن أن الفلتان الأمني يشكل "مجموع أعمال العنف التي تقع داخل المجتمع الفلسطيني، وتنجم عنها أضرار بحقوق المواطنين، وعلى وجه الخصوص حقهم في الحياة والسلامة الجسدية وفي حماية ممتلكاتهم".

وفي تحديد طبيعة الأشخاص الذي يشاركون في هذه الأعمال، تقول الهيئة أنه "يرتكبها أشخاص ينتمون للأجهزة الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون أو يحسبون عليها أو مجموعات مسلحة محلية".

كما تشخص الأعمال التي يرتكبها المواطنون العاديون بأنها "تندرج عادة ضمن الجرائم العادية، لكن السلطات المختصة تمتنع عن القيام بأعمال من شأنها منع وقوع هذه الجرائم أو تمتنع عن ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة".

ووثقت "الهيئة المستقلة" في سجلاتها خلال أول ستة أسابيع من العام الحالي، ١١٧ حالة قتل نتجت عن الفلتان الأمني، ٧٦ حالة خلال كانون الثاني، و٤١ حالة خلال شباط.

الصراع السياسي

وكان واضحاً تأثير الاتفاق الأخير في مكة بين حركتي "فتح" و"حماس" في تقليل، إن لم يكن تجميد، حالة الفلتان الأمني، كما تم تعريفها من قبل الهيئة، وهو الأمر الذي يفسر أن حالة الفلتان الأمني الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في قطاع غزة، صنفت على أنها "فلتان أمني نتيجة صراع سياسي".

ويقول مسؤول التوثيق في "الهيئة المستقلة"، مأمون عتيلي، إن ما اكتشفته الهيئة من قضايا قتل خلال الأشهر القليلة الماضية، كان سببها الرئيسي صراعات سياسية، "ولا يتم التحقيق فيها من قبل الجهات الرسمية".

ويضيف: أعلن النائب العام عن تشكيل لجنة من خمسة قضاة، إلا أنه لم يتم التحقيق في غالبية هذه القضايا، التي هي في الأغلب غير مسجلة لدى الجهات الرسمية". ونقل مسؤولون عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، أنه لم يكن يعتقد أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية يمكنها القيام بدورها الكامل، باعتبار أن إسرائيل تحول دون تمكن الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة.

وأشار هؤلاء إلى أن الرئيس عرفات كان يرى أنه لا يمكن الحديث عن ضبط الإيقاع الأمني في الأراضي الفلسطينية، "طالما أن الجيش الإسرائيلي المتمركز حول المدن الفلسطينية بإمكانه الدخول لهذه المدن في أية لحظة".

غير أن الرئيس الراحل، حسب المسؤولين، "كان صارماً في محاسبة مرتكبي الجرائم المدنية". ويوافق المتحدث الرسمي باسم الشرطة في الضفة الغربية، العقيد عدنان الضميري، إلى حد بعيد، على التعريف الذي أشارت إليه "الهيئة المستقلة" لحالة الفلتان الأمني، إلا أنه يعتبر أن "مهمة التحقيق ومتابعة الأعمال التي يقوم بها مسلحون ليست بمجملها من اختصاص الشرطة، وإنما من اختصاص الجهاز نفسه الذي يتبع له من قام بالعمل الذي يصنف ضمن حالات الفلتان الأمني".

ويقول الضميري: هناك سوء فهم لدور جهاز الشرطة، وأنا دائماً أقول أن جهاز الشرطة هو جهاز مدني، ومسؤولياتنا تشمل خدمات مدنية، بمعنى أننا موظفون مدنيون بنياشين. ويضيف: مثلاً، غالبية المسلحين في الأراضي الفلسطينية ينتمون إلى أجهزة أمنية، كالمخابرات أو الأمن الوقائي أو الاستخبارات، وأي عمل يقوم به أي عنصر أو ضابط من هذه الأجهزة، هو من مسؤولية الجهاز نفسه وقيادته.

ويستطرد قائلاً: "كثير من المؤسسات الحقوقية يحملنا مسؤولية لا طاقة لنا بها".

محددات أوسلو

وتتدخل الشرطة في الكثير من الجرائم أو القضايا التي تصنفها الهيئة "فلتان أمني يقوم به مواطنون عاديون"، إلا أن الشرطة، كما هو حال جميع الأجهزة، محكومة بمحددات اتفاقية أوسلو السياسية والأمنية، التي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق أمنية، وبالتالي فإن السلطات الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية لا تتعدى المنطقة التي تصنف "مناطق أ"، بمعنى أن حركتها محصورة في هذه المناطق فقط. وحول هذا الموضوع، يقول الضميري "كانت الحركة المسموح بها للشرطة محدودة في هذه التقسيمات السياسية، إلا أن حركة الشرطة انحصرت بشكل أكبر بعد العام ٢٠٠٠، وأصبح من الخطر الكبير وجود شرطي يحمل سلاحاً في حال دخلت قوات الاحتلال حتى إلى مناطق أ".

ويضيف: الجميع يعلم أنه بعد العام ٢٠٠٠، كثرت الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وخلال هذه الاجتياحات منعت الشرطة من الظهور بأسلحتها، وكذلك بالنسبة لحركة آلياتها، فعن أي دور للشرطة يمكن الحديث في ظل هذه الأوضاع؟! وروى أحد ضباط جهاز المخابرات لـ "آفاق برلمانية" كيف كان يتم التنسيق لخروج أفراد الأمن من "القوة المشتركة" المشكلة من مختلف الأجهزة، من مدينة رام الله لمعالجة قضية عراك داخلي عنيف وقع، مثلاً، في إحدى قرى شمال رام الله. وقال: في البداية، يتم إبلاغ الجانب الإسرائيلي عبر الارتباط العسكري، عن تفاصيل العراك أو المشكلة ومدى خطورتها، ويبقى الضابط الفلسطيني المسؤول عن الاتصال مع الجانب الإسرائيلي في الانتظار لأكثر من ساعة حتى يحصل على موافقة أو رفض الجانب الإسرائيلي.

وأضاف: في حال وافق الجانب الإسرائيلي على هذا التحرك، يطلب من الجانب الفلسطيني إرسال رسالة تفصيلية يوضح فيها عدد أفراد الأمن وأسلحتهم والآليات التي سيستخدمونها. وبعد إرسال الرسالة، يبقى الضابط الفلسطيني في انتظار الموافقة، لتجهيز القوة. وتابع: ثم يبقى الجانب الفلسطيني في انتظار إشارة أخرى من الجانب الإسرائيلي، حتى يتم إرسال دورية إسرائيلية للتمركز على مفترق الطرق المؤدي إلى "بيت إيل" قرب قرية سردا، بحجة منع وقوع أية مواجهة بين أفراد القوة ومستوطنين قد يكونون أثناء مرور القوة على تلك الطريق بالصدفة!

ويقول ضابط المخابرات: بمعنى آخر، مع انتهاء إجراءات المرور تكون الجريمة التي قصدنا متابعتها قد ارتكبت ووقع القتلى وأصيب الجرحى.

أين المشكلة في غزة؟

لكن مبرر صعوبة تحرك قوات الأمن، قد لا يكون له معنى عندما يدور الحديث عن مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، وبخاصة منذ الانسحاب الإسرائيلي منه، فقد رصدت المؤسسات الحقوقية في الشهر الأخير من العام الماضي ارتفاع عدد القتلى بالرصاص نتيجة الفلتان الأمني عن عدد القتلى الذين سقطوا برصاص الجيش الإسرائيلي. بدورها، سعت وزارة الداخلية لوضع حد لحالات الفلتان الأمني في قطاع غزة، من خلال إنشاء القوة التنفيذية، التي وصفت من قبل وزير الداخلية سعيد صيام في البداية بأنها جهاز شرطي، غير أن الصراع السياسي بين "فتح" و"حماس" وضع هذه القوة، مؤخراً، في موقع المشارك في حالة الفلتان الأمني.

ورفعت الاشتباكات الداخلية التي وقعت في قطاع غزة من نسبة القضايا التي سجلت ضمن حالات الفلتان الأمني، وشارك في عمليات القتل المتبادل أجهزة أمنية ومسلحون من التنظيمين، ولأسباب غالبيتها سياسية، وبعضها ثأرية.

وفي حين أكد اتفاق مكة على وضع حد نهائي لحالة الاقتتال الداخلي، فإنه لم يتم التركيز على التحقيق في حالات القتل، من قبل جهات قانونية يعتبر التحقيق من اختصاصها. كما أعلن عن تشكيل لجان تحقيق، ولم تتم متابعتها، بل وذهب رئيس الوزراء إسماعيل هنية في أحد خطاباته، إلى دعوة شيوخ العشائر للقيام بدورهم في إنهاء هذه القضايا، ودفع "الديات" لأهالي القتلى!

واعتبرت النائب عن الجبهة الشعبية، خالدة جرار، أن التحقيق في قضايا القتل التي وقعت في قطاع غزة ومحاسبة الفاعلين، "أهم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية نفسها". وعلى ما يبدو فإن الأطراف السياسية باتت اليوم أكثر انشغالاً، عقب الإعلان عن استقالة الحكومة وتكليف هنية مجدداً بتشكيل الحكومة، بالهرولة نحو تشكيل الحكومة، والبحث عن حصصها من الحقائب الوزارية، على حساب إيلاء الاهتمام اللازم لمعالجة آثار وتداعيات قضايا القتل التي وقعت، على الرغم من أن عمليات القتل تمت لأسباب سياسية.

وقالت جرار "إذا أردنا حكومة وحدة وطنية وشراكة حقيقية، فيجب أن تقوم على أساس ترسيخ سيادة القانون، وليس على أساس دفع الديات".

مع السعي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية

هل تختفي هيمنة الحزب الواحد عن المؤسسة الأمنية وتحل الإقطاعيات الحزبية فيها؟!

تظاهرة احتجاجية بالسلاح في غزة

خاص - "آفاق برلمانية"

متى ستختفي هيمنة الحزب الواحد عن المؤسسة الأمنية التي تعيش في مجملها أوضاعاً صعبة لم تعد بموجبها قادرة عن القيام بدورها؟ وكيف يمكن الجمع بين المهام الحركية والحزبية وبين قيادة الأجهزة الأمنية؟ هل يجب أن يجمد قادة الأجهزة الأمنية الذين يحملون مراتب تنظيمية رئيسية في الأحزاب عضويتهم حتى يتم التفرغ للعمل في الأجهزة الأمنية، أم أن ذلك غير ضروري وبالإمكان الجمع والإبداع في الأجهزة والفصائل؟ وهل يمكن بناء الأجهزة الأمنية بعيداً عن الأحزاب ودورها، أم أن الحل هو بناء مزيد من القوى الحزبية وتعميق الازدواجية في العمل الأمني الذي يضعنا دائماً على حافة الاقتتال الداخلي؟

كذلك، ما هي المعايير التي اتبعت في اختيار عناصر الأجهزة الأمنية سابقاً، وهل هناك حاجة لتغيير هذه المعايير بعد أن أبدت مختلف الأحزاب رغبتها في انضمام عناصرها إلى هذه الأجهزة، بعدما امتنعت طيلة السنوات السابقة عن المشاركة فيها بذريعة أن الأجهزة تنفذ سياسات "سلطة أوسلو" التي تعارضها؟

هذه الأسئلة وغيرها وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من المتابعين للعمل الأمني في الأجهزة الأمنية والفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

عيسى: فرصة لوضع قواعد وأسس لنظرية أمن وطني

وفي الإجابة، قال يوسف عيسى، مدير عام جهاز الأمن الوقائي في محافظات غزة: نعم، هناك حاجة لوضع معايير وطنية عامة لإخراج الأجهزة الأمنية من حالة الخلاف والاستقطاب السياسي.

وتابع: يجب أن تكون الأجهزة محل إجماع وليس محل جدل، وبخاصة أن عناصر الأجهزة الأمنية لعبت دوراً مهماً ومؤثراً خلال انتفاضة الأقصى، على الرغم من أن هذا الدور تم تجاهله وتشويهه، لأن الأجهزة لم تكن محل إجماع.

ويعتقد عيسى بأهمية أن يتم إبقاء الأجهزة الأمنية بعيداً عن أي خلاف سياسي، لافتاً إلى أن مشاركة "حماس" في السلطة توفر فرصة لوضع قواعد وأسس لنظرية أمن وطني فلسطيني. وقال: هناك معايير عامة تجمع عليها كل الدول في اختيار عناصر الأجهزة الأمنية وقادتها.

مقداد: مطلوب إصلاح فوري

وأكد ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، حاجة الأجهزة الأمنية إلى إصلاح فوري وعاجل، مضيفاً "سيكون على حكومة الوحدة الوطنية وكل الجهات المسؤولة أن تقوم على إصلاح الأجهزة وتعويضها عما لحق بها من دمار". وتابع: مطلوب أن يتم العمل على تطوير هذه الأجهزة وتوفير الإمكانات لها وتأهيل أفرادها غير المؤهلين، منوهاً إلى أن المؤسسة الأمنية تعرضت خلال السنوات السابقة إلى استهداف من الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم قصف مقارها، واغتيال قادتها وعناصرها، إلى جانب تعرضها إلى استهداف في الإشكالات الداخلية التي أدت إلى تدمير العديد من هذه المؤسسات وإحراقها.

برهوم: الإصلاح شرط لوقف الفلتان

ويتفق فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، مع الدعوات لإصلاح الأجهزة الأمنية لتضم ألوان الطيف السياسي الفلسطيني كافة، والابتعاد بها عن اللون الواحد.

وقال: إن أفراد الأجهزة الأمنية شاركوا في الأحداث الأخيرة بفعالية كبيرة ضد حركة "حماس"، مطالباً بالالتزام بما تم الاتفاق عليه في حوارات مكة بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعزيز الشراكة السياسية، مضيفاً أن "هناك حاجة ماسة لإصلاح الأجهزة الأمنية بعيداً عن العفوية والفردية، وإن لم يكن هناك إصلاح في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، فإنه لن يتم وقف الفلتان الأمني المتصاعد في الأراضي الفلسطينية".

وأكد أن هناك خطورة كبيرة على الحالة الأمنية وعلى المواطن وحقوقه، لافتاً إلى أهمية إصلاح المؤسسة الأمنية وإعادة صياغتها من جديد ورفع الغطاء الحزبي عنها، وإبعادها عن الاقتتال الداخلي، أو دعم طرف ضد طرف آخر في الانتخابات.

الغول: استمرار الطابع الحزبي في غاية الخطورة

وأكد كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن "استمرار حزبية الأجهزة الأمنية أمر في غاية الخطورة، حيث ستنفذ القرارات التنظيمية للجهة التي تقودها"، مضيفاً أن "الأجهزة الأمنية ذات طابع حزبي، ولم تستطع في السابق تنفيذ قرارات القضاء أو تجاهلت هذا التنفيذ، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بهذا الشخص أو تلك الجهة".

وأشار إلى أن "الجبهة الشعبية اقترحت في كثير من الحوارات الثنائية والجماعية إلغاء الحزبية عن العمل الأمني، وأن يتقدم جميع قادة الأجهزة الأمنية بتجميد عضويتهم الحزبية، وأن يأخذوا قراراتهم فقط من الأجهزة الأمنية الرسمية التي يعملون بها".

جدل حول الفئوية والمرجعية

يشار إلى أن فئوية الأجهزة الأمنية سيطرت على كثير من النقاشات بين الأحزاب السياسية الفلسطينية، حيث انقسمت الفصائل إلى قسمين، الأول ينفي صفة الفردية عن الأجهزة ويؤكد أن القوى الأخرى هي التي رفضت المشاركة في الأجهزة الرسمية منذ البداية، وهو أمر لا ينفيه الطرف الآخر، لكنه يؤكد أن الأجهزة الأمنية يجب أن تخدم الجميع بعيداً عن إضفاء العمل السياسي عن عملها.

وبرز الخلاف واضحاً بعد أن تسلمت "حماس" قيادة الحكومة عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث كانت المسؤولية عن الأجهزة الأمنية إحدى نقاط الخلاف بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.

واحتفظت الرئاسة بالسيطرة على بعض الأجهزة الرسمية، مثل جهاز المخابرات، والأمن الوطني، وقوات البحرية، وقوات حرس الرئاسة، في حين تركت للحكومة السيطرة على الشرطة وجهاز الأمن الوقائي، وهو ما أثار حفيظة الحكومة، التي اشتكى وزير داخليتها سعيد صيام مراراً من عدم سيطرته على الأمور، حتى على الأجهزة التابعة له. وسارعت الحكومة التي تقودها حركة "حماس" إلى تشكيل قوة خاصة بها أسمتها القوة التنفيذية، وتضم في غالبيتها الساحقة أعضاء كتائب عز الدين القسام ونشطاء "حماس"، على الرغم من أنها طعمتها ببعض الأفراد من قوى سياسية أخرى. وتسبب هذا الخلاف بتفجر الموقف أكثر من مرة، كان أعنفها الاشتباكات الأخيرة التي أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين. وعزا كثيرون أسباب الخلاف الدموي إلى حزبية الأجهزة الأمنية، بما فيها تلك التي شكلتها "حماس"، مؤكدين أن إحدى المعالجات الضرورية للاقتتال تكمن في إبعاد الأجهزة الأمنية عن التحزب والعمل التنظيمي.

وما زاد من حدة النقاش تبادل الاتهامات بشأن تعيينات وعمليات إقصاء وظيفي على قاعدة حزبية، ومن ضمن ذلك ما تحدثت عنه قيادات من "حماس" عن عمليات إقصاء وظيفي جرت في الآونة الأخيرة ضد عناصر محسوبة على الحركة.

ونوهت هذه المصادر إلى قيام الأجهزة الأمنية بفصل ٣٦٥ عنصراً من الأجهزة الأمنية، من ضمنهم ٦٠ عنصراً من الاستخبارات العسكرية.

وفي معرض تبرير الأجهزة الأمنية لما حدث، قال مصدر أمني مسؤول أن أفراد الأجهزة الأمنية الذين تم فصلهم من عملهم داخل الأجهزة الأمنية جاء بسبب مبررات مختلفة. وقال إن ما جرى هو عبارة عن قرارات وإجراءات انضباطية داخل المؤسسة الأمنية، وتم اتخاذها حسب الأصول والقواعد المتعارف عليها عسكرياً.

وأضاف أن بعض هؤلاء الأفراد الذين تم فصلهم لم يلتزموا بمواقع عملهم وغادروا مراكزهم ومواقعهم بصورة مخالفة للأوامر العسكرية، إلى جانب تغيب بعض الأفراد عن عملهم لفترات طويلة جداً، ما أكد عدم حاجة هذه العناصر للعمل فيها، فيما رفض عدد آخر نقله من جهاز إلى آخر، حيث يعتبر عدم تنفيذ قرار النقل بعد أربعة أيام سبباً للفصل، ويتم فصل الرافضين.

كما اتهم المصدر الأمني بعض العناصر بإطلاق النار ومهاجمة المواقع التي كانوا يعملون فيها، إلى جانب المساعدة في تدمير مواقع عملهم، عن طريق إعطاء معلومات مسبقة أو التأثير على زملائهم داخل الموقع!

وفي معرض ردهم على الاتهامات التي أوردها المصدر الأمني، طالب عناصر "الحركة الإسلامية" في الأجهزة الأمنية الرئيس محمود عباس والحكومة على حد سواء، بتحمل مسؤولياتهما بإعادة هيكلة وصياغة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية لا حزبية، مع الإسراع في إيجاد حل عادل ومرض لأبناء "الحركة الإسلامية" الذين تم ترقين قيودهم في الأجهزة الأمنية.

ودعوا الرئيس عباس إلى ممارسة صلاحياته وسلطاته وضغوطه على قيادات الأجهزة الأمنية في سبيل الحد والمنع من ممارسة الإقصاء الوظيفي.

كما طالبوا المجلس التشريعي، رئاسة وأعضاء، بوضع هذه القضية على سُلم أولوياته ومناقشتها في أروقة المجلس، والخروج بقوانين وتشريعات تحفظ لكل منهم حقه في التعبير والعيش بحرية وكرامة.

عملية جراحية قاسية

وتعجل هذه الأحداث والاتهامات المتبادلة في مطالب القوى والأفراد والمؤسسات الحقوقية والقانونية بإصلاح الأجهزة الأمنية وتطويرها، وفق ما أكده عيسى من حاجة ماسة لإعادة صياغة الأجهزة الأمنية بموجب توافق وطني.

وتابع: الأجهزة الأمنية بحاجة إلى عملية جراحية قاسية يتم خلالها فرز قيادات نظيفة ومهنية برزت خلال السنوات السابقة من العمل الأمني الذي أكسبها خبرة واسعة، مؤكداً أن هناك خبرات أمنية فلسطينية قادرة على أن تقود الأجهزة الأمنية بشكل وطني.

وقال عيسى: خطوة فرز القيادات يجب أن يتم إتباعها بخطوات أخرى، مثل توفير الإمكانات لها لتقوم بواجبها، إلى جانب تقليص العدد الكبير لأفراد الأجهزة الأمنية، مضيفاً: يجب أن يكون ولاء الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية لفلسطين والأرض والشعب والحقوق الوطنية بعيداً عن الولاء التنظيمي لهذا الحزب أو ذاك.

ويحمل مقداد وجهة نظر أخرى، تقول إن الانتماء التنظيمي لأفراد وقادة الأجهزة الأمنية لن يكون مشكلة إذا التزم الجميع بالقانون، لافتاً إلى أن الأساس الالتزام بالقانون، فالشعب الفلسطيني مُسيَّس ومُحزَّب، وإذا التزم الجميع بالقانون لن تكون الانتماءات الفصائلية مشكلة. كما نوه مقداد إلى أن الجمع بين المهام الحزبية والعمل في الأجهزة الأمنية لا يحمل أي تعارض، باعتبار أن الأجهزة الأمنية جاءت من رحم ثورة، وفيها من كان يعمل في السياسة والأمن، معتبراً أن "عضوية المجلس الثوري في حركة "فتح"، مثلاً، ليست مشكلة، لأن المجلس الثوري لا يجتمع بشكل دائم، وبالتالي هذا الأمر لا يؤثر كثيراً على العمل. وتابع: لا يعقل أن نحرم أي قائد من موقعه التنظيمي الذي جاء نتيجة عمل ونضال شاق وطويل.

وبخلاف مقداد، اعتبر الغول أن الجمع بين العضوية الحزبية والحركية وبين قيادة الأجهزة الأمنية أمر في غاية الخطورة، مشيراً إلى أن "هذا أمر ضار حتى بالأجهزة الأمنية نفسها، وهذا ما أثبتته الوقائع والأحداث".

وأضاف أن "كل قائد لجهاز أمني يجب أن يجمد عضويته التنظيمية ليتفرغ للعمل في موقعه، وإذا ترك عمله بإمكانه العودة إلى العمل التنظيمي إذا أراد".

وفي الاتجاه نفسه، أكد برهوم أن الجمع بين العمل الحزبي والأمني "ضار وخطأ فادح"، مضيفاً: هذا ما وقعت به حركة "فتح" خلال السنوات الماضية حين ذوبت التنظيم في الأجهزة الأمنية والسلطة.

وأشار إلى أهمية أن يتم فصل العمل الحزبي والتنظيمي عن العمل في المؤسسات الأمنية، مطالباً بفتح الباب أمام جميع المواطنين للعمل في الأجهزة الأمنية، وعدم وضع الانتماء لهذا الحزب أو ذاك شرطاً للعمل فيها.

وأكد أهمية اعتماد الكفاءة والمهنية واحترام القانون كمعايير العمل والقبول في الأجهزة الأمنية.

بدوره، شدد عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، على أهمية بناء مؤسسة أمنية قوية وفاعلة تعمل بموجب القانون من أجل الحفاظ على الأمن العام. وقال: إن طبيعة النظام السياسي لا تؤثر على أداء المؤسسة الأمنية وفعاليتها، شريطة التمسك بالقانون والنظام، مشيراً إلى وجود مؤسسات أمنية فاعلة في أنظمة تعتمد النظام البرلماني، وأخرى تعتمد النظام الرئاسي.

وأكد يونس أهمية أن تتوفر الإرادة السياسية لتوحيد الأجهزة الأمنية وضبط عملها، لافتاً إلى أن المركز لاحظ، في معرض عمله في متابعة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أهمية أن تخضع الأجهزة الأمنية إلى المراقبة والمحاسبة، من أجل تقديم أفضل خدمات ممكنة إلى الجمهور بعيداً عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني.

على رأسها مجلس الأمن القومي

إصلاح الأجهزة الأمنية وتفعيلها ... وإشكالية طبيعة النظام السياسي الفلسطيني

كتب حسن جبر

خاضت مؤسستا الرئاسة والحكومة، ومعهما القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، نقاشاً متواصلاً حول سبل النهوض بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، لتغدو القوة الموحدة التي تستطيع القيام بواجباتها اتجاه حماية الأمن الفلسطيني، وتعزيز الشعور بالأمن والأمان الذي افتقده الشعب الفلسطيني خلال الفترة الماضية.

وما زاد من وتيرة النقاش، الاشتباكات التي دارت في شوارع غزة في الأسابيع الماضية، والتي أبرزت بوضوح الحاجة الملحة لإعادة بناء مجلس الأمن القومي وتفعيله، في محاولة لجسر الهوة بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، التي تدعي كلتاهما أحقيتها في الإشراف على الأمن الفلسطيني والأجهزة الأمنية المختلفة.

وفي تفاصيل الخلاف بين المهتمين بالنقاش، تبرز بوضوح أسئلة متعددة حول كيفية بناء الأجهزة الأمنية ومجلس الأمن القومي، وإن كان هذا البناء يستدعي، أولاً، حسم طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من حيث كونه نظاماً رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً. وتتساءل الأطراف المعنية عن إمكانية بناء المؤسسة الأمنية بمعزل عن الإجابة عن هذا السؤال؟ وتبرز كذلك، أسئلة كثيرة عن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وتأثيره على شكل المؤسسة الأمنية، وطبيعة مجلس الأمن القومي الفلسطيني وتركيبته ودوره وإمكانيات تطويره ليصبح الإطار الفاعل القادر على الإمساك بزمام الأمور الأمنية بعد فترة من الركود وعدم الفاعلية، وإن شئنا الدقة الغياب الواضح لدور هذا المجلس.

عيسى: طبيعة النظام السياسي لا تؤثر

ويقول يوسف عيسى، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة، إن هناك أهمية كبيرة لإعادة بناء وتطوير الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس وطني بعيداً عن أي استقطاب سياسي. وأكد عيسى لـ "آفاق برلمانية" أن تشكيل المؤسسة الأمنية لا علاقة له بشكل النظام السياسي الفلسطيني، سواء كان نظاماً برلمانياً أم رئاسياً، مضيفاً: كثير من الأنظمة السياسية تعتمد النظام السياسي المختلط (الرئاسي والبرلماني)، ولديها أنظمة وأجهزة أمنية فاعلة، لأنها تعتمد على الأجهزة الأمنية المهنية البعيدة عن العمل السياسي. وتابع: المهم، أن نبتعد بالأجهزة الأمنية عن الفصائلية، وأن تكون الأجهزة الأمنية خارج أي استقطاب سياسي.

وأشار عيسى إلى أهمية الاتفاق على نظرية أمنية تحدد مؤسسات وأطر وطبيعية القوانين الأمنية. وقال: بالإمكان، الآن، أن نبدأ في إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي وفق القانون، والاتفاق على عضويته ومرجعيته كما حددهما القانون.

مقداد: عضوية مجلس الأمن القومي ليست محاصصة

واتفق ماهر مقداد الناطق، باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، مع ما طرحه عيسى من حيث عدم ضرورة أن يتم حسم النظام السياسي كسبيل لإصلاح الأجهزة الأمنية. وقال مقداد: حسم طبيعة النظام السياسي لم يكن مطروحاً في السابق.

وأوضح أن قضية إعادة تفعيل مجلس الأمن القومي وتطويره كانت مطروحة في السابق، وتم نقاشها في أكثر من مكان. وأشار إلى أن "عضوية مجلس الأمن القومي ليست محاصصة، لأن الوجود في مجلس الأمن القومي هو نتاج المراتب والمواقع القيادية التي تتطلب رئاستها العضوية في هذا المجلس، الذي يترأسه الرئيس محمود عباس.

برهوم: يجب إصلاح النظام السياسي

غير أن فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة "حماس"، يختلف مع ما ذهب إليه عيسى بشأن عدم أهمية الاتفاق على النظام السياسي الفلسطيني كشرط لبناء الأجهزة الأمنية وتطويرها. وقال برهوم: الجميع يطالب بإعادة إصلاح النظام السياسي الذي اعتمد على نظام الحكم الواحد، وهو ما انسحب على الأجهزة الأمنية والسفارات والمحافظات. وتابع: إذا أردنا شراكة حقيقية يجب علينا إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وهو الذي يستدعي ألا تكون الأجهزة الأمنية من لون واحد.

وبعد أن شدد على ضرورة إعادة بناء مجلس الأمن القومي، استذكر برهوم كيف عملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل عام، وبفعالية كبيرة، ضد حركة "حماس" في الاشتباكات الأخيرة، كما قال. وأكد ضرورة أن يتم، الآن، العمل الجاد بصورة ملحة من أجل شراكة حقيقية في كل الأمور، بما فيها الأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أن مطلب إعادة بناء مجلس الأمن القومي مطلب قديم طالبت به قوى اليسار الفلسطيني مرات عدة. وقال: الكل يجمع على إعادة بناء وتطوير مجلس الأمن القومي، الذي يشرف على الوضع الأمني.

الغول: مطلوب خطة أمنية وطنية شاملة

بدوره، قال كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن الأجهزة الأمنية تحمل عبء توفير الأمن والأمان وحماية الوضع الداخلي الفلسطيني، مضيفاً: مجلس الأمن القومي يجب أن يوحد الأجهزة الأمنية من حيث الخطة والمهمات، وذلك ارتباطاً بقرار سياسي. وأكد أن بعض القوى طالب خلال مراحل مختلفة بضم ممثلين من القوى والفصائل الى مجلس الأمن القومي حتى تتكامل مهمة هذا المجلس، لافتاً إلى أن هذا يساعد في أن يتوحد القرار في مواجهة حالات الانفلات الأمني الذي تمر بها الساحة الفلسطينية. ودعا الغول الى تفعيل مجلس الأمن القومي ووضع خطة أمنية وطنية شاملة تتعامل مع الواقع الفلسطيني.

زيدان: مشكلة الأمن تكمن في ازدواجية القرار

وقال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن الأساس يقول بوجوب أن يكون للأجهزة الأمنية قرار موحد بعيداً عن الازدواجية، مضيفاً: هذا لا يتحقق إلا عبر إقامة حكومة وحدة وطنية تقوم بإصلاح مجلس الأمن القومي وتفعيله، وتحديد دور الأجهزة الأمنية ومهماتها. وأشار زيدان إلى أن مشكلة الأمن تكمن في ازدواجية القرار داخل الأجهزة الأمنية، مؤكداً أن هذه لا تحل إلا من خلال وحدة القرار وبمشاركة الجميع. ونوه زيدان إلى أن مجلس الأمن القومي كان مشلولاً في السابق بسبب الازدواجية في عمل السلطة والأجهزة الأمنية.

تراجع دور مجلس الأمن القومي

يشار إلى أن مجلس الأمن القومي يعتبر إحدى المؤسسات الفلسطينية الرئيسية، التي أقيمت كإحدى مؤسسات السلطة الوطنية، من أجل حفظ الأمن الفلسطيني والإشراف على الأجهزة الأمنية، التي أقيمت بعد العودة إلى الوطن، وإقامة السلطة الوطنية. ويماثل مجلس الأمن القومي المجلس العسكري الأعلى، الذي كان يوحد فصائل المقاومة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويضم مجلس الأمن القومي في عضويته رئيس السلطة الوطنية الذي يترأس المجلس، وكذلك رئيس الوزراء، ورئيس المجلس التشريعي، ورؤساء الأجهزة الأمنية، ووزراء الداخلية والخارجية والمالية، وعدداً من الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية، إلى جانب بعض الكفاءات المهنية والأمنية.

وعمل مجلس الأمن القومي بشكل فعال في السنوات الأولى لإقامة السلطة الوطنية، وحافظ على أعماله ودورية اجتماعاته ولقاءاته، إلا أن دوره وعمله تشوشا بعد فوز حركة "حماس" وبروز الازدواجية في السلطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وانعكس ضعف مجلس الأمن القومي على فعاليته في محاربة ظاهرة الفلتان الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات، من دون أية حلول جذرية، وبالتالي انعدام العمل على فرض النظام والقانون.

وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قدمتا قبل أشهر اقتراحاً إلى القوى الوطنية والإسلامية، قبل الذهاب إلى حوار مكة، من أجل إنهاء الفلتان الأمني واستئناف الحوار الوطني. وفي نص المقترح، طالبت الجبهتان بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي وتفعيله برئاسة الرئيس ومشاركة رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية، وذلك لتوحيد عمل الأجهزة الأمنية وفق خطة أمنية لحفظ أمن الوطن والمواطن. كما كان وزير الشؤون الخارجية، الدكتور محمود الزهّار، كشف النقاب عن وجود اقتراح مصري يقضي بتشكيل جيش وطني فلسطيني يضم أبناء الشعب الفلسطيني كافة من الفصائل كافة، وهو ما رحبت به العديد من الفصائل الفلسطينية، مؤكدة مطالبتها بتفعيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مشاركة الجميع فيها. ورحبت حركة "فتح" بالاقتراح المصري، على لسان الناطق باسمها الدكتور جمال نزال، الذي قال في تصريحات صحافية إن تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية له الكثير من الأضرار، وأن "فتح" ترحب بمشاركة الجميع.

وقال نزال: نحن ننادي بتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة موحدة، أو تحت قيادة مجلس الأمن القومي الفلسطيني، أو الرئيس محمود عباس، المهم أن تكون هناك وحدانية للأجهزة الأمنية، بحيث تنصهر كلها في بوتقة واحدة.

بدوره، أكد الغول أن الجبهة الشعبية مع كل خطوة تؤدي الى التعامل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس تقويمها وتفعيلها لتقوم بمهماتها في حماية الوطن والمواطن، مضيفاً أن: الجبهة الشعبية من أوائل القوى التي دعت الى رفع الغطاء التنظيمي عن العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حتى تصبح هذه الأجهزة تعمل وفق أجندة تخرج عن إطار الموقف التنظيمي.

وفي السياق ذاته، أعرب زيدان عن ترحيبه بهذا الاقتراح، مؤكداً ضرورة تفعيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مشاركة الجميع فيها وتوحيدها تحت قيادة موحدة. من جانبه، قال برهوم: إن حركة "حماس" مع تغيير المؤسسة الأمنية الفلسطينية وإيجاد حالة أمنية جديدة، وضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية من جديد، وأن تصبح تمثل ألوان الطيف الفلسطيني كافة. وفرضت الحالة الأمنية السائدة في الأراضي الفلسطينية نفسها على الحوار في مكة، وما تمخض عنه من "اتفاق ثنائي" تتواصل الجهود من أجل تطبيقه على الأرض بتشكيل حكومة وحدة وطنية، مع استكمال الحوار حول باقي الملفات. وقال مقداد: إن لجنة الشراكة الوطنية التي تم تشكيلها في مكة بحثت كثيراً من القضايا، وكانت من بينها قضية الأجهزة الأمنية، مؤكداً أن الحديث تركز حول كيفية الحفاظ على المؤسسة الأمنية كمؤسسة للجميع وإمكانية إبعادها عن الانتماء والاستقطاب السياسي حتى لا تكون هناك مؤسسة حزبية. وأشار إلى أن اللجنة لم تستكمل عملها، وستبقى في حالة انعقاد دائم لاستكمال كل المواضيع المطروحة لتحقيق مبدأ الشراكة السياسية.

٧٠٫٣٪ منهم يرون أن أفراد الأمن جزء من حالة الفلتان

المواطنون يتطلعون إلى أجهزة أمنية غير حزبية تضبط الشارع وتشعرهم بالأمان

خاص - "آفاق برلمانية"

منذ "الحرب" الأخيرة في شوارع غزة، بين منتسبي القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، وآخرين من حرس الرئاسة، والأمن الوقائي، والمخابرات، وأجهزة أمنية أخرى، لم يعد الحاج أحمد حبيب (أبو عواد)، الذي يقطن في حي تل الهوى بمدينة غزة، يشعر بجدوى بقاء هذه الأجهزة، بل بات يقول صراحة: يجب ألا نسميهم "أجهزة أمن"، بل "أجهزة رعب"، فهو، لأكثر من أسبوع، لم يذق طعم النوم، عدا عن كونه حمل روحه على كفه، كغيره من الغزيين المقيمين في هذا الحي، وغيره من أحياء القطاع.

ويقول حبيب: ما قبل نجاح حركة "حماس" في الانتخابات، كنت تشعر أن هناك خللاً في العديد من الأجهزة الأمنية، من حيث مخالفتها للقانون في الكثير من حالات الاعتقال، والتعذيب، وما شابه، علاوة على استغلال بعض أفراد هذه الأجهزة، مواقعهم للعربدة على المواطنين، أما اليوم، وبعد تشكيل القوة التنفيذية، وإقحامها والأجهزة الأمنية الأخرى، في الاقتتال الداخلي، باتت جميعها مصدر وبال على المواطنين.

وجواباً عن سؤال حول ما يتوقعه، ويتمناه من الأجهزة الأمنية، يقول: أن تكون كما في الدول المجاورة على الأقل، أي أن تطبق القانون، وليس قرارات قادة هذا الحزب أو ذاك، وليس أن تكون هي من تمارس الجزء الأكبر من الفلتان الأمني، بل وتغذيه.

ورأي حبيب لا يختلف عن رأي منال يعيش، الطالبة الجامعية التي تقطن منزلاً في قلب مدينة نابلس، وتقول: للأسف، في أغلب الأحيان، أفراد هذه الأجهزة مجرد ديكور في الشوارع، فهم غير قادرين إلا على تنظيم السير، في أفضل الحالات، وحتى هذه تصطدم بعقبات كثيرة، على رأسها إذا كان من يخالف قوانين السير من المسلحين؛ أي من يشيعون الفلتان والفوضى في البلد.

وتعترف يعيش: عدم قدرتهم على لجم الزعران، والزعرنات، جعلني، والكثير من صديقاتي نفقد الثقة بهم إلى أبعد حد ... يتحدثون عن خطط أمنية، بين فترة وأخرى، لكننا ندرك أنها مجرد شعارات لا تطبق على الأرض، وإذا طبقت فهي "على ناس وناس"، ومفرغة من معناها ... صحيح أن الاحتلال يلعب دوراً في ضعف هذه الأجهزة، لكن لو توفرت الإرادة، لتم القضاء على الفلتان، وبخاصة أن رموز هذا الفلتان في نابلس، وغيرها من المدن الفلسطينية، معروفة جداً.

ويروي المهندس أيوب سالم، من رام الله، حادثة استهجان طفله لقيام مسلحين بإطلاق عيارات نارية في السماء، وإجبار أصحاب المحال التجارية على إغلاقها، لسبب أو لآخر، وحالة العجز التي رافقت عقله ولسانه لدى محاولته إيجاد إجابة منطقية لذلك. ويقول سالم: لا أدري سر هذا الضعف والعجز أمام هؤلاء المسلحين، الذين يفرضون ما يريدونه على الشارع ... لا أعتقد أن الأجهزة الأمنية، وعلى الرغم من الضربات التي تعرضت لها من قوات الاحتلال، غير قادرة على ردعهم، بل لا تريد ... ربما، ولا يمكن أن أجزم هنا، أن ثمة من هو مستفيد من هذه الحالة، ممن هم داخل هذه الأجهزة، أو على رأسها. ويضيف: المشكلة أن هيبة هذه الأجهزة "في الحضيض"، فكيف يكون حضورها في الشارع، في الوقت الذي يختطف ثلاثة من الشرطة، ومن وسط رام الله، لمجرد قيامهم بملاحقة سيارة غير قانونية، لأحد المسلحين، أو توقيفه لبعض الوقت؟! كما أن شعبيتها "في الحضيض" أيضاً، فالعديد من أفراد هذه الأجهزة، يشترك بشكل مباشر في حوادث الفوضى والفلتان الأمني، فهو لا يمارس دوره في حماية القانون، بل تراه يذبح القانون بسكين حادة، وقبل الجميع. ولا يحلّق تيسير مرتضى، من سكان رفح، بعيداً عن سابقيه، حين يؤكد: توقعنا بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أن يتم بسط سيادة القانون، عبر الشرطة، وعناصر الأمن الوطني، وغيرها من الرئاسة، لكن هذا لم يحدث، بل ازدادت الأمور سوءاً، وبخاصة بعد نجاح حركة "حماس" في الانتخابات، وتشكيل القوة التنفيذية، ودخول هذه الأجهزة جميعها في معارك مع بعضها البعض، لفرض سيطرتها بالقوة، وليس لفرض القانون، بل لحسابات تتعلق بصراع سياسي بين "فتح" و"حماس"، أو الرئاسة والحكومة.

ويضيف مرتضى، ويعمل مدرساً: أرجو أن يستمعوا إلى النداءات الكثيرة التي تطالب بتحييد الأجهزة الأمنية عن الصراع السياسي، والاستقطاب الحاد بين "فتح" و"حماس"، لتبقى أجهزة الأمن تمارس دورها في حماية المواطنين وليس قتلهم وترويعهم، كما يحصل على يد أفراد من الأجهزة، سواء التابعة للرئيس محمود عباس، أم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير داخليته سعيد صيام.

ويؤكد مرتضى: الأحداث المؤسفة التي شهدها قطاع غزة، قبل اتفاق مكة، أكبر دليل على ما وصلت إليه هذه الأجهزة ... لم نعد نشعر بالأمان، الذي وعدنا به الرئيس "أبو مازن"، في حملته الانتخابية، كما وعدتنا به حركة "حماس"، وإذا كانت هذه الأجهزة عاجزة عن توفير الأمن والأمان للمواطن، وهو سبب تأسيسها، عليها أن ترحل، مطالباً بحل جميع الأجهزة الأمنية، ووقفها عن العمل، لأن وجودها كعدمه، إلى حين الخروج بأجهزة جديدة، تكون من القوة بما يمكنها من السيطرة على الأرض، ومن الحياد ما يجنبها أن تكون طرفاً في صراع فصائلي أو ما يشبه ذلك.

ويطالب منير منصور، وهو طالب جامعي من محافظة قلقيلية، بحل الأجهزة الأمنية جميعاً، وصهرها في بوتقة "جيش شعبي جامع لكل الفصائل الفلسطينية، ضمن خطة تحرير شاملة، يقودها مجلس عسكري قومي، تكون مهمته الأساسية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحماية المواطنين الفلسطينيين من الاجتياحات المتكررة للمدن، وبخاصة في الضفة الغربية، في حين تترك مهمة الأمن الداخلي لقوة شرطية جديدة غير مسيسة".

وتشير استطلاعات رأي حديثة، إلى أن ثقة المواطن الفلسطيني بالأجهزة الأمنية، وقدرتها على ضبط الفوضى والفلتان في تناقص متواصل، ففي استطلاع رأي أجرته جامعة النجاح الوطنية، قبل أشهر، أكد ٧٠٫٣٪ أن أفراد الأجهزة الأمنية جزء من حالة الفلتان التي يعاني منها الشارع الفلسطيني، في حين يعتقد ٥٠٫٢٪ من المستطلعة آراؤهم، أن المسؤولين الفلسطينيين غير معنيين بمحاربة الفلتان الأمني.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

جديد

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان

عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابوياً للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درَّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية. من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و "المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن. لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

جديد

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة

إياد الرياحي

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ ربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

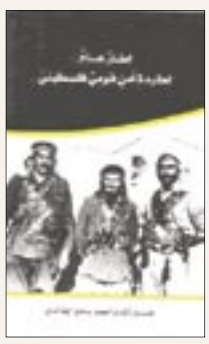

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واوديتيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجهاً إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.

عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلّم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بل – ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص:ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨–٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥–٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org